جامعة الأزهر
كلية اللغة العربية بأسيوط
المجلة العلمية

حكم (الأَبْيَن) عند النحويين دراسة وصفية

The Rule of (Most Apparent) to the Grammarians A Descriptive Study

إعداد

د. جفلا بنت سعيد القرني

الأستاذ المساعد في قسم النحو والصرف كلية اللغة العربية جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

(العدد الثالث والأربعون)
(الإصدار الثاني- مايو)
(الجزء الثالث (١٤٤٥هـ /٢٠٢٤م)

الترقيم الدولي للمجلة (ISSN) 2536- 9083
رقم الإيداع بدار الكتب المصرية : ٢٠٢٤/٦٢٧١م

حكم (الأَبْيَن) عند النحويين دراسة وصفية

جفلا بنت سعيد القرني

قسم النحو والصرف، كلية اللغة العربية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية.

البريد الإلكتروني: *Ladj2030@hotmail.com*

الملخص

يتناول البحث التعريفَ بالحكم النَّحْوي مدخلًا لهذا البحث، والأوصافَ والسماتِ التي تتوافر فيه، وتُخوله لأن يكون حكَمًا يُقيم النصَّ اللغوي على أيِّ مرتبة من مراتب الأحكام النحوية، ثم يتناول البحث بيانَ معنى حكم الأَبْيَن، والمرادِفاتِ له، والتفصيلَ فيه، وأثره على القاعدة النحوية، واعتماده على المصادر المسموعة وعلى القياس، وتأثُّره بالعلة، واهتمامَه بيان ربط المعنى الدلالي بالقاعدة، وترجيح وجهٍ إعرابي على آخر، وترجيح لغةٍ على أخرى. منهج البحث: هو المنهج الوصفي التحليلي، الذي يقوم بدراسة المسألة وتحليلها، وتصنيفها وَفْق التقسيم الذي وضعتُه للبحث. ومن أبرز نتائج البحث: التطور الذي حصَل في الأحكام النحوية؛ فالأبين فرعٌ عن حُكم الحَسن، والحسنُ فرعٌ عن حكم الجواز، وقد استدل به النحويون على ترجيح وجهٍ إعرابي على آخر، وعلى ترجيح لغةٍ على أخرى. ومن أهم توصيات البحث: العناية بدراسة الأحكام النحوية، التي وردَت عرَضًا عند النحويين دون التفصيلِ والنظرِ فيها، وتستحق الدراسة.

الكلمات المفتاحية : الحكم، الأحكام النحوية، الأبين، البيان، الحسن.

The Rule of (Most Apparent) to the Grammarians A Descriptive Study

Jafla bint Saeed Al-Qarni
Department of Grammar and Morphology, College of Arabic Language, Imam Muhammad bin Saud Islamic University, Kingdom of Saudi Arabia.

E-mail: *Ladj2030@hotmail.com*

Abstract:

The research addresses the definition of the grammatical rule as an introduction to this research, the descriptions and characteristics that are available in it, and which qualify it to be a rule that evaluates the linguistic text at any rank of the ranks of grammatical rules. Then the research addresses the meaning of the rule of the most apparent, its synonyms, the details in it, its impact on the grammatical rule, its reliance on the audible sources and on the measurement, its influence by the cause, its interest in explaining the link of the semantic meaning to the rule, and preferring an one grammatical aspect over another, and one language over another.The research method: is the descriptive analytical method, which studies the issue, analyzes it, and classifies it according to the division I have established for the research. One of the most prominent results of the research: is the development that took place in the grammatical rules. The most apparent is a branch of the rule of the good, and the good is a branch of the rule of permissibility. The grammarians used it to prefer one grammatical aspect over another, and one language over another. One of the most important recommendations of the research: is to pay attention to the study of grammatical rules, which have been mentioned by grammarians without detailing or considering them, and deserve to be studied.

Keywords: *Rule, Grammatical Rules, Most Apparent, Explanation, Good.*

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

إن الحمد لله نحمده، ونستعينُه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيِّئات أعمالنا، مَن يهده الله فلا مُضلَّ له، ومن يضلل فلا هاديَ له، وأشهد أن لا إله إلا اللهُ وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله، أما بعد:

فإنَّ النحو العربي نشأ في أول أمره بسيطا، شأنه شأن أيِّ علم في بدايته، ثم عظم شأنُ هذا العلم؛ لارتباطه بالقرآن الكريم، وأُلِّفَت فيه الكتب التي تمنع اللسانَ من العُجمة واللحن؛ حفظا وصيانةً لكتاب الله، وقد كان اللحن متفشيًا في ذلك الوقت الذي ظهر فيه علمُ النحو؛ لدخول الأعاجم في الإسلام.

وقد برزَت جهود علماء النحو في التعريف بالحكم النحويِّ والقضايا المندرِجة تحتَه، ومن أبرز الأحكام النحوية التي لفتت انتباهي ورأيتها جديرةً بدراسةٍ مستقلة، وإثراءٍ للبحث العلمي والمكتبة العربية، هو: حُكم الأبْيَن، الذي ذُكِر عرَضًا في كتب النحويين دون التفصيلِ فيه، ومن دواعي البحث في هذا الموضوع:

١/ أن الأحكام النَّحْوية ليست قاصرةً على ما ذكَره السيوطي في كتابه الاقتراح؛ فهناك من الأحكام النحوية ما هو جديرٌ بدراسات مستقلة.

٢/ ورَدَت إشاراتٌ يسيرة في كتب القدماء عن حكم الأبين، لا تربو على التعريف به، ولم تفصل في ماهيَّة هذا الحكم، فأفردتُه بهذه الدراسة.

٣/ المرادفات لهذا الحكم النحوي، وتقديمها له في التعليل وإيضاح معنى حُكم الأبين ودلالته.

٤/ علاقة حكم الأبين بالمعنى والدلالة، وأثرُ ذلك على القاعدة النحوية.

أهداف الموضوع:

١/ بيان معنى حكم الأبين، وعلاقة حكم الأبين بالمرادِفات له؛ لتقوية حكم الأبين وتأكيده.

٢/ أهميَّة هذا الحكم في اعتماده على المصادر المسموعة، وعلى القياس، وأثرُ ذلك في القاعدة النحوية.

٣/ موافقة حكم الأبين للقاعدة النحوية، وارتباطه بالعلة.

٤/ أهمية حكم الأبين في ترجيح وجهٍ إعرابي على آخَر، وفي ترجيح لغةٍ على أخرى.

٥/ يهدف حكم الأبين على بيان الحكم النحوي، وتوضيحه.

الدراسات السابقة:

لم أجد هناك دراسةً تخصُّ حكم الأبين بعينه، لكني وجدتُ من الدراسات ما ذُكر فيها الأبين في ثناياها، ومنها:

أولًا: الأحكام التقويمية في النحو العربي دراسة تحليلية، رسالة ماجستير لنزار بنيان الحميداوي، جامعة بغداد كلية التربية (ابن رشد) الناشر: دار الكتب العلمية ٢٠٠٨. وهذه الدراسة قامت بدراسةِ الأحكام المقبولة والأحكام المردودة، ومن بينها حكم الأبين، وقد ذكَره الباحث عرَضًا دون التفصيل فيه.

ثانياً: ملامح الحسن في الجوازات النحوية، للدكتور إبراهيم المباركي، بحث منشور في مجلة كلية الآداب جامعة القاهرة، المجلد (٧٩)، العدد (٨)، أكتوبر ٢٠١٩. وهذه الدراسة ذكرت أن من مرادفات الحسَن النحوي، ما يُعرف بحكم الأبين، وذكرَتْه عرَضًا كذلك دون التفصيل فيه.

منهج البحث:

اعتمدتُ في هذا البحث على المنهج الوصفي والتحليلي؛ وذلك من خلال استقراء مَواطن حكم الأبين عند النحويين، ثم وصف استدلالهم بحكم الأبين وتحليل ذلك.

وقد رأيتُ أن أقسم هذا البحث إلى: مقدمة وقد ذكرتُ فيها أهمية الموضوع وأسبابَ اختياره، ومنهج البحث الذي اعتمدتُه، وخُطة البحث، والدراسات السابقة، ثم التمهيد: وفيه تعريف الحكم النحوي لغةً واصطلاحًا، وبيان أوصاف الحكم النحوي، وأقسامه، ثم ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: تعريف حكم الأبين، ومرادفاتِه.

المبحث الثاني: الدلالة على أن الأبين حكمٌ نحوي.

المبحث الثالث: موقف النحويين من حكم الأبين واستدلالهم به.

ختمت البحث **بخاتمةٍ** ذكرتُ فيها أهمَّ النتائج التي توصلت إليها، ثم **بثبت المصادر** والمراجع.

التمهيد:

الحكم النحوي، وأقسامه وأوصافه:

أ-تعريفه لغة واصطلاحاً:

لغة: مصدر قولك (حَكَم) بينهم يَحكُم؛ أيْ: قضى، وحكَم له، وحكَم عليه(١).

وقال ابن فارس: "الحاء والكاف والميم أصلٌ واحد، وهو المنع"(٢).

وأَحكَم الشيء فاستحكَم(٣)، وقال الرازي: "الحُكم القضاء، وقد حكَم بينهما يحكُم حُكمًا، وحكم له وحكم عليه، وأحكَمه فاستحكم؛ أي: صار مُحكَمًا، وحكَّمه في مالِه تحكيمًا: إذا جعل إليه الحُكمَ فيه فاحتكَم"(٤).

اصطلاحًا: الحكم هو: "إسنادُ أمرٍ إلى آخَر إيجابًا أو سلبًا".

والحكم النحوي: هو ما توجبُه العلة(٥)؛ فالحكم يَثبت بالعلة لا بالنص؛ كما بَيَّن ابنُ الأنْبَارِي؛ لأنه لو كان ثابتًا بالنص لا بالعلة، لَأدَّى ذلك إلى إبطال باب الإلحاق وسدِّ باب القياس؛ فالقياس حملُ فرعٍ على أصل، ولو قلنا: إن الرفع والنصب في نحو: (ضربَ زيدٌ عَمرًا) ثبت بالنصِّ لا بالعلة، لَبطل الإلحاقُ بالفاعل والمفعول، والقياسُ عليهما(٦).

---

(١) ينظر: الصحاح مادة حكم، ٥/ ١٩٠١.

(٢) مقاييس اللغة مادة حكم، ٢/ ٩١.

(٣) ينظر: أساس البلاغة مادة (حكم)، ١/ ٢٠٦.

(٤) مختار الصحاح مادة (حكم)، ٧٨.

(٥) شرح الكافية، ١/ ٩٦.

(٦) ينظر: لمع الأدلة، ١٢١.

والحكم: هو القضاء، وقد استعمَله النحويون فيما يلزم من الأمور؛ لِلزوم الحكم المقضيِّ به، والذي لا يجوز أن يتخلَّف أو يتأخر، فقرَّروا أنَّ للفاعل أحكامًا؛ منها الرفعُ وكونُه عُمدةً، ووجوبُ تأخيره عن الفعل أو ما في قوَّته، والأحكام تتميز عن الشروط بكونها لازمةَ الوجود بمجموعها، حتى يتكون الأمر(١).

ب-أقسام الحكم:

ينقسم الحكم إلى حكمٍ شرعي، وحكم غير شرعي:

حكم شرعي، وهو: "حُكمُ الله تعالى المتعلقُ بأفعالِ المكلَّفين"(٢).

حكم غير شرعي، وهو: "ما يَجري على الفرع من أحكام الأصل صرفًا ونحوًا وإعرابًا، مثل: "قُتِل اللص"، "اللص": نائبُ فاعلٍ مرفوعٌ؛ حملًا على الأصل الذي هو الفاعل، ونائبُ الفاعل فرع، والفاعل أصل. أو ما تنصُّ عليه قاعدةٌ ما؛ كأنْ تقول: المبتدأ اسمٌ مرفوع، يقع في أول الجملة غالبًا، مجردٌ من العوامل اللفظية، ومحكومٌ عليه بأمر، أو هو الإسناد"(٣).

فالحكم غيرُ الشرعي: ما لا يؤخذ من الشرع؛ كالأحكام العقليَّة المأخوذةِ من مجرَّد العقل(٤)، وهو ما استمَدَّه النحويون من استقراء اللغة.

ج- أوصاف الحكم النحوي وسماته:

تعدَّدت أوصافُ الحكم النحوي عند النحاة؛ فقد وصفها سيبويه بأنها: مستقيمٌ حسَن، ومُحال، ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح، ومُحال كذب(٥).

---

(١) ينظر: معجم المصطلحات النحوية والصرفية، ٦٥.
(٢) التعريفات، ٩٢.
(٣) المعجم المفصَّل في النحو العربي، ١/ ٤٩٧.
(٤) ينظر: كشَّاف اصطلاحات الفنون والعلوم، ١/ ٦٩٥.
(٥) ينظر: الكتاب، ١/ ٢٥.

واختلفَت أوصافها عند ابن جنِّي؛ فسمَّاها: الواجب، والجائز[١]، ومُستحسَنٌ في حكم الواجب[٢]، وجائز حسَن[٣]، والممتنع أو المستحيل[٤]، أو القبيح الكثير[٥].

ثم تطورَت هذه الأوصاف الخاصة بالحكم النحوي، إلى أن تم التعبير عنها بـ: الواجب، والممنوع، والحسَن، والقبيح، وخلافِ الأَولَى، وجائز على السواء[٦].

وللحكم النحوي سِماتٌ يستنبطها النحاةُ من خلال القياسِ لعقدِ الموازنات بين الكُليات والجزئيَّات؛ للوصول إلى الأحكام العامَّة المستنبَطة التي يفرضها المنطقُ على تلك الظواهر[٧]؛ وذلك لإثباتِ صحة قاعدةٍ ما، أو تخطئتِها، أو الجواز فيها، وهذه السِّمات من أبرزها وأهمِّها:

أولًا: أنَّ الجهة التي تُطلق الحكم النحويَّ على صورةٍ لُغوية هم العرب[٨]، فهم مَن يُقرر وجوب هذه الصورة، أو جوازها، أو منعها.

ثانياً: الاعتماد في الحكم النحوي على المصادر المسموعة من كلام العرب الفصيح، ولكنهم اختلفوا في طريقة فَهمِهم لنصوص هذه المصادر، وكيفية إبرام كلِّ واحد من النحاة الحكم النحوي[٩]؛ مما نتَج عن ذلك أنَّ الحكم النحوي جاء على درجاتٍ مختلفة مختلفة ما بين الواجب والجائز والممتنع.

---

(١) ينظر: الخصائص، ١/ ١٤٢.
(٢) ينظر: الخصائص، ٢/ ٥٦.
(٣) ينظر: الخصائص، ٣/ ١٩.
(٤) ينظر: الخصائص، ٢/ ٤٩٦.
(٥) ينظر: الخصائص، ٢/ ٤٠٦.
(٦) ينظر: الاقتراح، ٣٠.
(٧) ينظر: إبرام الحكم النحوي عند ابن جني، ٥.
(٨) ينظر: الحكم النحوي عند ابن جني من خلال الخصائص، بحث منشور في مجلة***، ٦٤.
(٩) ينظر: إبرام الحكم النحوي عند سيبويه، ٢٣.

ثالثًا: من سِمات الحكم النحوي أنَّه نِتاجُ ما توجبه العلةُ؛ كما في تعريف ابن الأنباري[١]، ولكنه لا يقتصر على العلة دون النص كما يرى ابن الأنباري ، بل فالحكم فالحكم هو خلاصةُ تفاعلِ النص والعلة، وتوظيفهما بما يخدم مقاصدَ المتكلم والمخاطَب[٢].

رابعًا: من سِماته أيضًا أنَّه ركنٌ من أركان القياس[٣]؛ فهو يحكم على الظاهرة النحوية، من حيث: الفصاحةُ، والشيوع، والقلة، والضعف[٤].

خامساً: أن الحكم النحوي يختلف حسبَ فهم النحويِّ له؛ إذ يتمايز الحكم من نحويٍّ لآخر[٥].

---

(١) ينظر: لمع الأدلة، ١٢١.

(٢) ينظر: الأحكام النحوية بين النحاة وعلماء الدلالة، ١٢.

(٣) ينظر: الاقتراح، ٩٤.

(٤) ينظر: المدارس النحوية، لخديجة الحديثي، ٢٩٨.

(٥) ينظر: مصطلحات الحكم النحوي، بحث منشور في مجلة جرش للدراسات والأبحاث، المجلد (٢٣)، العدد (٢أ)، ص: ٢٣٠٨.

المبحث الأول: تعريف حكم الأبين ومرادفاته:

أولًا- الأبين تعريفه لغةً واصطلاحاً:

لغة: من بان الشيءُ بيانًا: اتَّضح، فهو بيِّن[١]، و(أبان) الشيءَ فهو (مُبين)، و(أبنتُه) أنا: أي أوضَحتُه، و(استبان) الشيءُ: ظهَر، و(استبنتُه) أنا عرَفتُه[٢]، وكلامٌ بيِّن: أي فصيح[٣].

فالمعنى اللغوي للأبين هو: الوضوحُ والبيان، والظهور والمعرفة.

اصطلاحًا:

هو أحدُ أحكام التقويم النوعي، التي تُعنَى بوضوحِ التركيب وفصاحتِه، حتى يبلغ حدَّ البيان[٤]، وقد استخدمه المعْرِبون للدلالة على الحسن[٥].

ثانياً: مُرادفات حكم الأبين عند النحويين:

أ- **الحسَن**: اعتُبر حكم الأبين أنَّه من أساليب التعبير عن حُكم الحسن، والحسن هو: "ارتفاعُ مرتبة الجواز إلى حدِّ ما قبل الواجب؛ إما بدليلٍ سَماعي أو قياسي، أو قرينةٍ معنوية داخلَ النص، وإما أن يكون بغير دليل"[٦].

---

(١) ينظر: اللسان مادة (بين)، ١٣/ ٦٧.

(٢) ينظر: مختار الصحاح مادة (بين)، ٤٣.

(٣) ينظر: تهذيب اللغة (بين)، ١٥/ ٣٥٨.

(٤) ينظر: الأحكام التقويمية في النحو العربي، ١١٠.

(٥) ينظر: وملامح الحسن في الجوازات النحوية، للدكتور إبراهيم المباركي، بحث منشور في مجلة مجلة كلية الآداب جامعة القاهرة، المجلد (٧٩)، العدد (٨)، أكتوبر ٢٠١٩. ص: ٦٧.

(٦) ينظر: ملامح الحسن في الجوازات النحوية، للدكتور إبراهيم المباركي، بحث منشور في مجلة كلية الآداب جامعة القاهرة، المجلد (٧٩)، العدد (٨)، أكتوبر ٢٠١٩. ص: ٥٥-٦٧.

ومن الحسن في اللغة ما ذكره سيبويه من رأي يونس في باب إذن: "وتقول: إن تأتِني آتِك، وإذن أُكرِمك، إذا جعلتَ الكلامَ على أوله ولم تقطَعْه، وعطفتَه على الأول، وإن جعلتَه مستقبلًا نصبت، وإن شئتَ رفعته على قولِ مَن ألغى، وهذا قولُ يونس، وهو حسَن؛ لأنك إذا قطعتَه من الأول فهو بمنزلةِ قولك: فإذن أفعل، إذا كنتَ مجيبًا رجلًا"(١).

ويُرجِّح بحكم الحسن في قراءةِ مَن قرأ: (مُولِّيها) من قوله تعالى(٢):﴿ وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَا ﴾ ، قال الزجَّاج: "وقد قُرئ أيضًا (هو مُوَلَّاها) وهو حسن"(٣).

ومن ذلك ما ذكَر النحويون في لغات نِعْم وبِئْس؛ فمنهم من قال إنها على لغة سَمِع: نَعِم، وبَئِس، ومنهم من قال إنها: نِعِم وبِئِس بكسر الفاء والعين، ونِعْم وبِئْس بكسر الفاء وسكون العين، ونَعْم وبَئْس بفتح الفاء وسكون العين(٤).

ومذهب الكوفيين في هذه اللغات الأربع: أنَّ بعضها أصلُه السكون ثم فُتِح؛ لأن الفتحة مِن الألف وهو من حروف الحَلْق، فجَعْل الفتحة على العين، والعين حَلْقية مسبوقة بفتحة، مُشاكَلة ظاهرة، ومناسباتٌ متجاورة(٥).

واختار ابنُ جني مذهب الكوفيين؛ مستدلًّا بقول بعض العرب في نَحْو: نَحَو، وفي مَحْموم: مَحَموم(٦)، فعلَّق ابن مالك على رأي ابن جني، حيث حكَم على رأيه بأنه

---

(١) الكتاب، ٣/ ١٥.
(٢) سورة البقرة: ١٤٨.
(٣) معاني القرآن للزجاج، ١/ ٢٢٥.
(٤) ينظر: الأصول لابن السراج، ١/ ١١١، وتوجيه اللمع، ٣٨٩، وشرح التسهيل لابن مالك، ٣/ ٣/ ٦، والتذييل والتكميل، ١٠/ ٧٨.
(٥) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك، ٣/ ٧.
(٦) ينظر: الخصائص، ٢/ ١١.

بأنه بَيِّنٌ الحُسَن: "هذا معنى قولِ ابن جنِّي، واعتبار ما اعتبره حسَنٌ بيِّن الحُسْن، وهو نظيرُ قولنا في (يَسَع) أن الفتحة في محلِّ كسرة، ولولا ذلك لقيل: يَوْسع؛ كما قيل في يَوْجع، لكنه عومِل معاملةَ (يَعِد) فحُذِفت واوه لوقوعها بين ياءٍ وكسرة، إلا أن كسرةَ (يَعِد) ملفوظٌ بها، وكسرة (يَسَع) مقدَّرةٌ في محل الفتحة، كتقدير السكون في محلِّ فتحةِ: نَحَو، ومَحَموم"(١).

ب-**الواضح والأوضح**: الواضح والأوضح: أي البيِّن الذي لا لبسَ فيه، وهما: "مفرَدتان وقد تَعنيان تحسينَ الأوجه الجائزة، وهما مِن استخدام المعربين المتأخِّرين، وغالبُ استخدامهما لا يكون مقرونًا بالسبب؛ ربما لأن سبب الوضوح متعلقٌ بالمعنى"(٢). وهذا يوافق حكم الأبين من حيث الدلالةُ؛ لأن سبب البيان متعلقٌ بالمعنى أيضًا، فتكون أبينَ فيه(٣).

وقد ورد الأوضحُ على أنه وجهٌ حسن في العربية، وهو ما ذكره المبرِّدُ في مسألة السؤال بـ(أي)؛ فهي لا يُستفهَم بها إلا عن بعض الشيء، فتقول: أيُّ أصحابك زيدٌ ضرَبَه؟ فالتقدير: أيُّ أصحابك واحدٌ ضرَبه زيد؛ لأن قولك (زيد ضربه) في موضع النعت، وإن شئتَ كان قولك: (زيدٌ ضربه) خبرًا لـ(أيُّ)، وهو أوضحُ وأحسن في العربية(٤).

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك، ٣/ ٧.

(٢) ينظر: ملامح الحسن في الجوازات النحوية، للدكتور إبراهيم المباركي، بحث منشور في مجلة كلية الآداب جامعة القاهرة، المجلد (٧٩)، العدد (٨)، أكتوبر ٢٠١٩. ص: ٦٨.

(٣) هذا ما سأوضحه في هذا البحث عن أثر حكم الأبين في الدلالة، وهو الواضح من تعريف حكم الأبين في بداية هذا المبحث.

(٤) ينظر: المقتضب، ٢/ ٢٩٤.

وقد ورد حكم الواضح مرادفًا لمعنى الأبين عند مُعربِي القرآن في قوله تعالى[١]: ﴿ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ۚ وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّئَاتِكُمْ ﴾ ، قال الزجَّاج: "وزعم سيبويه أنه يَخْتار الرفعَ في: (ويُكَفرُ)؛ قال لأنَّ ما بعد الفاءِ قد صار بمنزلتِه في غير الجزاء، وأجاز الجزمَ على موضعِ: (فهو خيرٌ لكم)؛ لأن المعنى: يكن خيرًا لكم؛ هذا قولُ جميع البصريين، وهو بينٌ واضح"[٢].

ومِن اقتران الأبين بالأوضح ما قال ابنُ السَّراج[٣]: "وإذا قلتَ: زيدٌ ذهَب عمرٌو إليه، جاز أن تُخبِر عن زيدٍ فتقول: "الذي هو ذهبَ عمرٌو إليه زيدٌ"؛ لأنك تجعل الهاءَ التي في (إليه) ترجع إلى (هو) وتجعلُ (هو) يرجع إلى (الذي)، وإن أخبرتَ عن (عمرٍو) فجائز، فتقول: "الذي زيدٌ ذهبَ إليه عمرو"، وتجعل للفاعل في (ذهب) ضميرًا يرجع إلى (الذي)، وتجعل عَمرًا خبرًا للمبتدأ، وإن جعلتَ في موضع (عمرٍو) في هذه المسألة (هندًا) كان أبين إذا قلت: "زيدٌ ذهبتْ هندٌ إليهِ"، فأخبرتَ عن (هندٍ) قلتَ: التي زيدٌ ذهبَتْ إليهِ هندٌ، فإن ثنَّيتَ هندًا قلت: "اللتانِ زيدٌ ذهبتا إليه الهندانِ"، فصار الكلام أوضحَ لمَّا ظهر ضمير الفاعل".

ففي المثال السابق اقتران الأوضحُ بالأبين، وهذا يؤكد ما ذكَرتُه في بداية البحث بأنَّ حكم الواضح من مرادفات حكم الأبين [٤]، وهو ما بيَّنه ابن السراج هنا بأنَّ ضمير الفاعل إذا ظهَر في هذه المسألة مع الفعل، ولم يستتر كان أكثرَ بيانًا ووضوحًا، وخصوصًا إذا كان الضمير للمثنَّى، مثل: "اللتان زيد ذهبتا إليه الهندان" الذي ذكره، فاجتماع البيان والوضوح هنا لدقةِ الحكم النحوي.

---

(١) سورة البقرة: ٢٧١.

(٢) معاني القرآن للزجاج، ١/ ٣٥٥-٣٥٦.

(٣) الأصول لابن السراج، ٢/ ٣٠٠-٣٠١.

(٤) ينظر: من هذا البحث ص:٩.

ج- الظاهر:

من معاني البيان في اللغة: الظهور. والظاهر خلافُ الباطن، وظاهرٌ بيِّن إذا انكشَف[١]، وقد يُراد به عند النحويين مرادفًا لأصل الوضع، أو القياس اللغوي، أو المشهور المعروف[٢].

وقد استخدم ابنُ مالك لفظ (الظاهر)، في استظهار قول سيبويه في مسألة الخلاف بين العلماء في فعليَّة (حبَّذا)، وبيَّن أنَّ ظاهر قول سيبويه أنَّ حبذا فعلٌ وفاعل، وزعم ابنُ هشام اللخميُّ أنَّ مذهب سيبويه جعل: (حبَّذا) مبتدأً مُخبَرًا عنه بما بعده[٣].

واستخدمه مُعربو القرآن لأجل استظهارِ أحد الوجهين الإعرابيَّين، وفي المقابل يكون الوجه الآخر قليلًا، ومن ذلك ما ذكره أبو حيان في توجيهِ (ما) من قوله تعالى[٤]:﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُتِبَ عَلَيۡكُمُ ٱلصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكُمۡ لَعَلَّكُمۡ تَتَّقُونَ ﴾ ، فلِـ(ما)، وجهان؛ أحدُهما: أن تكون مصدريَّة، وهو الظاهر، والآخر: أن تكون موصولة، بمعنى: الذي[٥].

---

(١) ينظر: مقاييس اللغة، ٣/ ٤٧١.

(٢) ينظر: الحمل على الظاهر في الدرس النحوي، ٩٣٩.

(٣) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك، ٣/ ٢٣.

(٤) سورة البقرة: ١٨٣.

(٥) ينظر: البحر المحيط، ٢/ ١٧٩.

وما ذكَره السَّمينُ الحلبي في إعراب (الجزاء) من قوله تعالى [1]: ﴿ ثُمَّ يُجۡزَىٰهُ ٱلۡجَزَآءَ ٱلۡأَوۡفَىٰ ﴾ ؛ فالجزاء يجوزُ فيه وجهان، أظهرهما: أنَّ الضميرَ المرفوعَ عائدٌ على الإنسان، والمنصوبَ عائدٌ على سعيه. والجزاء مصدرٌ مبيِّنٌ للنوع[2].

د-الأفصح:

الفصاحةُ البيان؛ في التعريفات للجرجاني: "الفصاحة: في اللغة عبارةٌ عن الإبانة والظهور، وهي في المفرد: خُلوصه من تنافر الحروف والغَرابة ومخالفة القياس، وفي الكلام: خلوصه من ضعف التأليف وتنافُر الكلمات مع فصاحتها"[3]، وقال: "البيان: هو النطق الفصيح المعرِب؛ أي: المظهِر عمَّا في الضمير"[4].

ويَعْنون بالأفصح دائمًا المأثورَ السائر الرائج بين الفصحاء[5].

ومن الأفصح عند النحويين، استعمالُ (بَيْنا) بغير (إذ)، وهو الأفصح[6]؛ كما في في قول الشاعر[7]:

بَيْنـــا نحـــنُ نَطلُبُـــه أَتانـــا مُعَلَّـــقَ وَفْضـــةٍ وزِنـــادَ راعِ

---

(١) سورة النجم: ٤١.

(٢) ينظر: الدر المصون، ١٠/ ١٠٤.

(٣) التعريفات، ١٦٧.

(٤) التعريفات، ٤٧.

(٥) ينظر: مغالطات لغوية، ١٣٨.

(٦) ينظر: شرح المفصَّل لابن يعيش، ٤/ ٩٩.

(٧) البيت لرجل من قيس عيلان، ينظر: الكتاب ١٧١/١، وهو غير منسوب في: شرح المفصل لابن يعيش، ٤/ ٩٧، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٠٩/٢، والتذييل والتكميل ٣٠٠/٧، وشرح شواهد المغني ١٧٢/٦.

وما ذكَره ابن مالك من جواز تكلُّم التميميِّ باللغة الحجازية؛ لأمرين: الأول: أنَّ الحجازيَّة أفصح، الثاني: انقيادُ الفصيح لموافقةِ الأفصح هو الأكثرُ وقوعًا(١).

ومن الأفصح عند النحويِّين: أنَّه متى اجتمع الاسمُ واللقب، وجب على الأفصح تأخيرُ اللقب عن الاسم(٢).

هـ-الأعرَف:

هو ما استقرَّ في النفس وسكَنَت إليه؛ لِحُسنه وقَبوله من جهة العقل، والطِّباع السليمة(٣).

ومن أمثلة حُكم الأعرف ما ذكَره سيبويه مُعبِّرًا عنه بالمعروف، قال: "واعلم أنه إذا وقع في هذا الباب نكرةٌ ومعرفة فالذي تُشغَل به كان المعرفة؛ لأنه حدُّ الكلام؛ لأنهما شيءٌ واحد، وليس بمنزلة قولك: (ضرب رجلٌ زيدًا)؛ لأنهما شيئان مختلِفان، وهما في (كان) بمنزلتهما في الابتداء، إذا قلت: (عبد الله مُنطلق)، تبتدئ بالأعرفِ ثم تذكر الخبر؛ وذلك قولك: كان زيدٌ حليمًا، وكان حليمًا زيدٌ، لا عليك أقَدَّمتَ أم أخَّرت، إلا أنه على ما وصَفتُ لك في قولك: (ضرب زيدًا عبدُ الله)، فإذا قلت: كان زيد، فقد ابتدأتَ بما هو معروف"(٤).

ومثله ما ذكَره ابنُ السراج من أن جملة (زيدٌ هذا) الأحسن أن تبتدئ بـ(هذا) فتجعله المبتدأ وزيد خبره؛ لأن الأعرَف أولى بأن يكون مبتدَأً(٥).

---

(١) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك، ١/ ٣٨٥.

(٢) ينظر: التصريح للأزهري، ١/ ١٢.

(٣) ينظر: الكليات، ١٤٩-٦١٧، والأحكام التقويمية في النحو العربي، ٩١.

(٤) الكتاب، ١/ ٤٧.

(٥) ينظر: الأصول لابن السراج، ١/ ١٥٤.

ومن أمثلةِ الأعرف ما ذكَر ابنُ يعيش من إضافةِ الاسم إلى اللقَب، في مِثل: سعيد كرز، فذلك جائزٌ غيرُ ممتنِع، من قِبَل أنه اشتهَر باللقَب حتى صار هو الأعرفَ والاسمُ مجهولًا[1].

(١) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش، ٣/ ٩.

المبحث الثاني: الدلالة على أنّ الأبين حكم نحوي:

اهتم النحويون باللغة، وفصَّلوا دقائق الأحكام فيها، فتنوعت الصور اللغوية عند استقراء النحويين للُّغة، فنتج عن ذلك تنوع هذه الأحكام التي يطلقونها على هذه الصورة، وموقف اللغويين العرب منها.

فالحكم النحوي هو نتاج استقراء كلام العرب، وتتبُّع نصوص اللغة التراثية، التي تنتمي إلى عصور الاحتجاج عند النحويين، فاتخذ النحاة في تصنيف الأحكام وتعيين مصطلحاتها، تتبُّعَ الظواهر اللغوية، وجمْع المتشابهات، واختلاف الجزئيات، وبناءً على هذا صُنفت الأحكام النحوية بناء على المادة المرويَّة(١).

وقد أفادت الدكتورة خديجة الحديثي أنّ الحكم النحوي هو ما يُحكم به على الظاهرة النحوية الموجودة، من حيث فصاحتُها، أو شيوعها، أو قلتها، أو ضعفها؛ لأن النحاة السابقين إنما كانوا يطلقونها أحكامًا متفرقة، ضمن المسائل النحوية؛ يحكمون بها على الظواهر الإعرابية النحوية(٢).

ونتيجةَ الدراسات النحوية الكثيرة في الأحكام؛ جاء الحكم النحوي على درجاتٍ؛ بناءً على ما جمعه النحويون من كلام العرب شعرًا ونثرًا، أعلاها الوجوب، وأدناها المنع، فانبعَجَت عن الأحكام المشهورة عند النحويين، أحكامٌ أخرى فرعية؛ بعضها أحكام كمية، وبعضها أحكام نوعية، ومن هذه الأحكام الفرعية حكمُ الأبين الذي استخدمه مُعْربو القرآن للدَّلالة على حكم الحسن وأنه فرعٌ عنه.

---

(١) ينظر: مفهوم الحكم النحوي وأنواعه وعناية النحويين به، بحث منشور في مجلة الدراسات اللغوية والأدبية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، عمادة البحث العلمي، للباحثة: إيمان أحمد عثمان، المجلد (٢١)، العدد الثالث، أغسطس ٢٠٢٠، ص:٥٤.

(٢) ينظر: المدارس النحوية خديجة الحديثي، ٢٩٨.

ومن الإشارات على أن الأبين حكم نحوي:

أولًا- اعتماده على المصادر المسموعة:

السماع يعتبر أولَ دليل نحوي اعتمده النحويون في تقعيد القاعدة، وقد خضع السماع لشروط وقواعد معيَّنة، ثم انتقلوا بعد ذلك للحكم على المسموع بعد إخضاعه للشروط التي التزَموها في النص المسموع عن العرب؛ شعرًا كان أو نثرًا، فبعض النصوص المسموعة حكموا عليها بالجواز أو الحسن، أو الصوابِ أو العربي الفصيح، وبعضها بالضرورة أو الشاذِّ أو الممتنع؛ كل ذلك يعود عند النحويين إلى احتكامهم في النص المسموع للشروط التي أخضعوه لها.

ومن أمثلة اعتماد حكم الأبين على المصادر المسموعة: ما ذكره سيبويه في الوقف على الاسم المنتهي بهمزة، وقد وافق حكم الأبين المسموع عن تميمٍ وأسد؛ قال: "واعلم أن ناسًا من العرب كثيرًا ما يُلقون على الساكن الذي قبل الهمزة حركةَ الهمزة، سمعنا ذلك من تميم وأسدٍ، يريدون بذلك بيانَ الهمزة، وهو أبينُ لها إذا ولِيَت صوتًا، والساكن لا ترفع لسانك عنه بصوت لو رفعت بصوتٍ حرَّكتَه، فلما كانت الهمزة أبعدَ الحروف وأخفاها في الوقف حركوا ما قبلها ليكون أبينَ لها، وذلك قولهم: هو الوَثُؤْ، ومن الوَثِئْ، ورأيتُ الوثَأْ، وهو البُطُؤْ، ومن البُطِئْ، ورأيت البُطَأْ، وهو الرِّدُؤْ وتقديرها الرِّدُعْ، ومن الرِّدِئْ، ورأيت الرِّدَأْ، يعني بالرِّدْء الصاحب"[(١)].

وكذلك موافقة حكم الأبين للغةِ تميم في الوقف على اسم الإشارة (هذه)، فإذا وصلوا قالوا: هذي فلانة؛ لأن الياء خفيَّة، فإذا سكت عندها كان أخفى، والكسرة مع الياء أخفى، فإذا اختفت الكسرة ازدادت الياء خفاءً كما ازدادت الكسرة؛ فأبدلوا مكانها حرفًا من موضعِ أكثر الحروف بها مشابهة، وتكون الكسرة معه أبين[(٢)].

---

(١) الكتاب، ٤/ ١٧٧.

(٢) ينظر: الكتاب، ٤/ ١٨٢.

ويقصد سيبويه إبدالَها هاءً عند الوقف؛ لأنها أبينُ من الياء.

ومن الاستشهاد بالسماع ومُوافَقته لحُكم الأبين، الاستدلالُ بالقراءة القرآنيَّة في قوله تعالى[١]:﴿ إِنَّ ٱلسَّاعَةَ ءَاتِيَةٌ أَكَادُ أُخۡفِيهَا ﴾ ، بفتح الألف من (أَخفيها) أنها أبينُ من غيرها استنادًا للمعنى، وهو ما ذكره الزجَّاج من أنَّ هذه القراءة أبينُ في المعنى؛ لأن معنى أكاد أُظهِرها، أي قَدْ أخفيتُها وكِدتُ أظهِرُها[٢].

ومن الاستدلال بالسماع على حكم الأبين، ما جاء في قراءةِ مَن قرأ (اتخذوا) من قوله تعالى[٣]: ﴿ وَٱتَّخِذُواْ مِن مَّقَامِ إِبۡرَٰهِـۧمَ مُصَلًّى ﴾ قُرِئَت: (واتَّخِذُوا) بالفتح والكسر – أي: فتح الخاء وكسرِها–: وَاتَخَذُوا، واتَّخِذوا رُوِيَ أنَّ عمر بن الخطاب قال للنبيِّ صلى الله عليه وسلم وقد وقَفا على مَقام إبراهيم: أليس هذا مَقامَ خليلِ ربِّنا؟ أفَلا نتخذه مصلًّى؟ فأنزل الله عز وجل: ﴿ وَٱتَّخِذُواْ مِن مَّقَامِ إِبۡرَٰهِـۧمَ مُصَلًّى ﴾ فكان الأمر، والقراءَة (واتخِذوا) بالكسر على هذا الخبر أبين[٤].

ومن الاستدلال بحكم الأبين موافقا لسماع على القياس، وقوعُ المعرفة حالًا، والأصل فيها والقياس أن تأتيَ نكرةً وهو ما ذكره الفارسيُّ في إعراب (خير منك) من قولهم: "زيدٌ خيرٌ ما يكون خير منك"، قال: "فأمَّا كون المصدر مضافةً إليه الحالُ مع أنَّه معرفة، وحكم الحال أن تكون نكرة، فقال أبو العباس: سألتُ أبا عثمان عنه، فقال: جاز أن يكون ما أُضيف إليه منتصبًا على الحال، وإن كان معرفة، كما جاز أن يكون "جهدك" حالًا، ويجوز فيه – عندي – وجهٌ آخر، وهو أن (ما) هذه قد وقعَت

---

(١) سورة طه: ١٧.

(٢) ينظر: معاني القرآن للزجاج، ٣/ ٣٥٣.

(٣) سورة البقرة: ١٢٥.

(٤) ينظر: معاني القرآن للزجاج، ١/ ٢٠٦-٢٠٧.

وصفًا للنكرة في قولهم: "مرَرتُ برجلٍ ما شئتَ من رجلٍ"، فكما وقعَت وصفًا للنكرة، كذلك تقع حالًا للمعرفة في هذا الموضوع. وهذا كأنه أبينُ من الأول"[١].

ثانياً- الحكم النحوي ركنٌ من أركان القياس، والذي يدلُّ على ذلك في حُكم الأبين:

استدلالُ الأبين بالقياس وموافقتُه له: ما ذكَره مُعربو القرآن من الاستدلال بالقياس، معارِضين به الشاهد الشعري، وهو ما ورد عند الفَرَّاء من ترجيحِ وجهِ النصب في (نَحْبًا) على الرفع في قول الشاعر[٢]:

أَلَا تَسْأَلان المرءَ ماذا يُحاوِلُ أنَحْبٌ فيُقضَى أم ضَلالٌ وباطلُ

فيرى الفرَّاء أنه لو نصب (نحبًا) ولو قال: أنحبًا فيقضي أم ضلالًا وباطلًا كان أبينَ فِي كلام العرب[٣].

فوجهُ النصب هنا في: (نحبًا) على اعتبارِ أنها بدلٌ منصوب من (ما)، و(ما) هنا منصوبةٌ بالفعل بعدها، وفي وجهٍ آخَر مرفوعةٌ على أنها مبتدأ.

وترجيح وجهِ النَّصب على الرفع هنا، اعتمَدوا فيه على معنى (ماذا)، فإذا كانت (ما) استفهاميَّة، و(ذا) بمعنى الذي فيكون الوجهُ الرفع، وإن كانا (ماذا) اسمًا واحدًا وهو للاستفهام، بمعنى: أيُّ شيء، فيكون الوجه النصب[٤].

---

(١) المسائل الحلبيات، ١٨٣.

(٢) البيت للبيد بن ربيعة في ديوانه، ٨٤، وينظر: الكتاب، ٢/ ٤١٧، والأصول لابن السراج، ٢/ ٢٦٤، وشرح أبيات المغني، ٣/ ١٥٥، وهو غير منسوب في: شرح التسهيل لابن مالك، ١/ ١٩٧.

(٣) ينظر: معاني القرآن للفراء، ١/ ١٣٩.

(٤) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب، ٢/ ١٢٣.

ومن موافقتِه للقياس ما ورد عند ابن يعيش من توكيد الاسم الظاهر، لا يكون إلا باسمٍ ظاهر مثله، فلم يُسمع في كلام العرب إبدالُ المضمَر من الظاهر، وذكَر ذلك ابنُ يعيش موضحًا للسبب بأنَّ المضمَر أعرفُ من المظهر وأبينُ منه، فلم يجز أن يكون توكيدًا له؛ لأن التوكيد كالصِّفة من الجهة المذكورة، وأيضًا فإن الغرض من التوكيد الإيضاح والبيان، وإزالة اللبس، والمضمَر أخفى من الظاهر، فلا يصلح أن يكون مبيِّنًا له، وأما المضمَر فيؤكَّد بالظاهر، وبمثلِه من المضمَرات أيضًا، فأمَّا تأكيده بالظاهر؛ فيكون بـ(النفس) و(العين) و(كل)، و(أجمع)، وتَوابعِهما، فلا يُقال: "جاءني زيدٌ هو"، ولا "مررتُ بزيدٍ هو"، وأمَّا المضمر فيؤكَّد بالاسم الظاهر أو بالضمير مثلِه، وتوكيدُه بالاسم الظاهر يكون: "بالنفس، والعين، وأجمع، وكل"؛ قال: "وذلك لأن المظهَر أبينُ من المضمر، فيصلح أن يكون توكيدًا له ومبينًا"(١).

ثالثًا- ارتباطه بالعلة: ومن الأدلة على أنَّ الحكم النَّحْوي ارتبط ارتباطًا وثيقًا بالعلة، فقد عاصرَت العلةُ نشأتَه، فكانت في بدايتها علةً فطرية بسيطة، ثم تطوَّرَت ونضِجَت وأصبحَت بعد ذلك معقَّدةً ومتشعِّبةً مع تطور الدرسِ النحوي(٢).

وهذه الأحكام التي نُقِلَت لنا من علماء النحو، لم تأتِ عبَثًا، بل ذكَروا الأسباب والعلل لهذه الأحكام، فبُنِيَت اللغة بناءً مُحكَمًا رصينًا، لا خَلل فيه.

وهذا أبو عمرِو بنُ العلاء يسمع أعرابيًّا يقول: فلانٌ لَغوبٌ جاءته كتابي فاحتقَرها، فقال له: أتقول جاءته كتابي؟ قال: نعم، أليس بصحيفة؟!(٣).

---

(١) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش، ٣/ ٤٢.

(٢) ينظر: العلل النحوية أنواعها ومسالكها، عبد العزيز بلخوجه، مجلة البدر الصادرة عن جامعة بشار، العدد ٥، عام ٢٠١٨، ص ٥٤٥.

(٣) ينظر: الخصائص، ١/ ٢٥٠، والإنصاف، ٢/ ٦٢٨، والاقتراح، ١١٣.

فإذا كان هذا الأعرابي علَّل كلامه فكيف بمَن اتخذ هذا العلمَ صناعةً ومِهنة[١]، وأسَّس له للحفاظ على اللغة وصيانةً للقرآن الكريم؟!

ويرى الدكتور علي أبو المكارم أنَّ العلة هي الأساسُ الذي يُبنى عليه التَّقْعيد النحوي، والأحكام النحوية، وتفسير هذه الظواهر اللُّغوية، فالغاية من البحث النحوي ليس دراسةَ المفاهيم بين العلاقات المختلفة التي ينتج من خلالها هذه الظواهر، وإنما الهدف الأساسي هو اكتشافُ العلة المؤثِّرة والأساس في هذه الظواهر، ثم بناء القواعد عليها[٢].

فنتَج عن هذا التسلسُل في الدراسة النحوية من الظاهرة اللُّغوية، وتفسير القاعدة انتهاءً بالعلة، البناء اللغوي الدقيق والمفسِّر للأحكام النحوية.

ودراستي هذه تخصُّ حُكم الأبين، ومن أمثلة ارتباط الأبين بالتعليل لحكمٍ ما، تعليل إضافة ظرف الزمان إلى الفعل منه إلى المصدر، وهو ما ذكَره السيرافي بأنَّ الفعل الماضي بمنزلة أمسِ، والحال كاليوم والآن، والمستقبل كالغد، وسهل إضافته إلى الفعل؛ لأنه أبينُ من إضافته إلى مصدره؛ لأن لفظ الفعل يدلُّ على تحصيل زمانه، ولفظ المصدر لا يدلُّ على ذلك[٣].

ما جاء عند العُكبَري من إبدال المعرفة بالمعرفة، والنكرة بالنكرة، فإذا أُبدِلَت النكرةُ من المعرفة فلا بد من صفة النكرة، كما في قوله تعالى[٤]: ﴿كَلَّا لَئِن لَّمْ يَنتَهِ لَنَسْفَعًا

(١) ينظر: الجواز وعدمه في أحكام النحويين من سيبويه حتى منتصف القرن الرابع الهجري ص: ٤.

(٢) ينظر: تقويم الفكر النحوي، ١٤٠-١٤١.

(٣) ينظر: شرح السيرافي، ٣/ ٣٣١.

(٤) سورة العلق: ١٥-١٦.

بِٱلنَّاصِيَةِ ﴿١٥﴾ نَاصِيَةٖ كَٰذِبَةٍ خَاطِئَةٖ ﴿١٦﴾ ﴾ ؛ لأن المعرفة أبينُ من النكرة فإذا لم تَصِف النكرة انتقَض غرض البدل، وإذا وصفتَها حصَل بالصفة بيانٌ لم يكن بالمعرفة(١).

ومن الاستدلال بالأبين في تعليل الحكم النحوي، أنه إذا اجتمع الاسم مع اللقب وجَب تأخيرُ اللقب؛ لأنه أبينُ وأشهر من الاسم(٢).

ومن تعليل حكم الأبينِ لوجهٍ إعرابي عند ابن هشام في قوله تعالى(٣):﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ لَا يَعۡلَمُونَ لَوۡلَا يُكَلِّمُنَا ٱللَّهُ أَوۡ تَأۡتِينَآ ءَايَةٞۗ كَذَٰلِكَ قَالَ ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِهِم مِّثۡلَ قَوۡلِهِمۡ ﴾ وهو إعرابُ (مثل) من هذه الآية، فلا يصحُّ على رأي ابن هشام أن تكون (مثل) و(كذلك) نعتًا للمصدر المحذوف؛ لأن العامل لا يتعدى لمتعلِّقين بمعنًى واحد، فلا يجوز أن نقول: (ضربتُ زيدًا عمرًا)، وتجعل (ضربتُ) يتعدَّى لزيدٍ وعَمرٍو على أنهم مفعولان بمعنًى واحد، ولا يجوز أن يكون إعرابُ (مثل) تأكيدًا لـ(كذلك) على رأي ابن هشام؛ مستدلًّا هنا بحُكم الأبين ومعلـلًا بأنَّ (مثل) أبينُ من كذلك، كما أنه نحو: (هذا زيدٌ يفعل كذا) فلا يكون (زيد) توكيدًا لهذا، وإنما حقُّ مثلِ أن تكون بدلًا من كذلك، أو عطفَ بيانٍ، أو منصوبة بـ(يعلمون)(٤).

رابعًا- أنه حكمٌ فرعي عن الحسَن: الحسن حكمٌ نحوي نصَّ عليه النحويون القدامى(٥)، ومن الدلائل التي تُشير على أنَّ الأبين حكمٌ نحوي، أنَّه درجةٌ من درجات

---

(١) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب، ١/ ٤١٢.

(٢) ينظر: شرح الكافية للرضي، ٢/ ٥٢٨.

(٣) سورة البقرة: ١١٨.

(٤) ينظر: مغني اللبيب، ١/ ٢٠٢.

(٥) ينظر: الكتاب، ١/ ٢٥-٣/ ١٥، والمقتضب، ٣/ ٣٤، وشرح الشافية للرضي، ١/ ١١١، والتذييل والتكميل، ٢/ ١٢٥-٦/ ١١١- ١٠/ ٩٢، وتوضيح المقاصد، ٢/ ٨٨٧.

الحسن في الحكم النحوي، وقد استخدم النَّحْويون له مرادفات كثيرة؛ منها: جيِّد وحسَن، وظاهرٌ وواضح، وأبينُ وأقوى وأوضح، ويعود ذلك إلى اختلاف المخزون الثقافي لدى النحويين(١).

ويستخدم مُعربو القرآن كلمةَ الأبين للدلالة على الحسَن، ومن ذلك ما ذكَره مكِّي(٢) في إعراب قوله تعالى﴿ وَلَوْلَا رِجَالٌ مُّؤْمِنُونَ وَنِسَآءٌ مُّؤْمِنَتٌ لَّمْ تَعْلَمُوهُمْ أَن تَطَئُوهُمْ فَتُصِيبَكُم مِّنْهُم مَّعَرَّةُۢ بِغَيْرِ عِلْمٍ ﴾ ، قوله: (أَن تطَؤُوهم) فـ(أَنْ) فِي مَوضِع رفع على البَدَل من رجالٍ أو نساء، أو في مَوضِع نصبٍ على البدَل من الهاء والميم في (تعلموهم)، والتقدير على القول الأول: (وَلَوْلَا وطْؤُكم رجالًا مؤمنين لم تعلموهم فتُصيبَكم مِنْهُم مَعرَّة)، وعلى القول الثاني: (ولولا رجالٌ مُؤمنُون لم تعلمُوا وطْأَهم فتُصيبكم) وهو بدلُ الاشتمال في الوجهين، وقدَّر مكِّي أنَّ القول الأول أبينُ وَأقوى في المعنى، والوطءُ هنا القتل.

فالأبين اقترن هنا أيضًا بمرتبةٍ من مَراتب الحسن وهو الأقوى، فاجتمَع في هذا التوجيه النحويِّ بيانُ المعنى مع قوَّتِه، فالمعنى على الوجه الأول أبينُ وأقوى، في إيصال المراد وهو ما ذكَره الطبريُّ في تفسيره بأنَّ معنى الكلام: ولولا أن تطَؤوا رجالًا مؤمنين ونساءً مؤمناتٍ لم تعلموهم(٣). فوافق ما ذكَره مكيٌّ من البيان والقوة في المعنى.

---

(١) ينظر: ملامح الحسن في الجوازات النحوية، للدكتور إبراهيم المباركي، بحث منشور في مجلة كلية الآداب جامعة القاهرة، المجلد (٧٩)، العدد (٨)، أكتوبر ٢٠١٩. ص: ٥٦-٦٧.

(٢) ينظر: مشكل إعراب القرآن لمكي، ٢/ ٦٧٨.

(٣) ينظر: تفسير الطبري، ٢١/ ٣٠٦.

والأقوى والأبين هما مصطلحان، يستخدمهما مُعرِبو القرآن لتُفيد معنى الاستحسان(١).

ومن أمثلةِ اقتران حكم الأبين بالصواب، ما ذكره الفرَّاء من توجيه قولِه تعالى(٢):﴿ وَٱلظَّٰلِمِينَ أَعَدَّ لَهُمۡ عَذَابًا أَلِيمٗا ﴾ ، وردَت هذه الآيةُ في قراءةٍ أخرى(٣):﴿ وللظالمين أعدَّ لهم ﴾ بتَكْرار حرفِ الجر اللام، فوجَّهها الفرَّاء على أنها جاءت موافِقةً للبيت الشعري(٤)، الذي تكرَّر فيه حرف الجر مرتين:

فأصبحْنَ لا يَسْألْنهُ عنْ بِما بِه أصَعَّد فِي غاوي الهوى أم تصَوبَّا

فالصواب والأبين يؤيِّدان الوجهَ الأعرابي نفسَه؛ حسب ما ذكر الفراء، فكرَّر الباءَ مرتين، فلو قال: لا يسلنه عمَّا به، كان أبينَ وأجود، ولكن الشَّاعر ربما زاد ونقَص ليكمل الشعر، ولو وجَّهت قول الله تعالى(٥):﴿ عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ ۝١ عَنِ ٱلنَّبَإِ ٱلۡعَظِيمِ ۝٢ ﴾ إلى هذا الوجه، كان صوابًا في العربية(٦).

---

(١) ينظر: ملامح الحسن في الجوازات النحوية، ص: ٦٦-٦٧.

(٢) سورة الإنسان: ٣١.

(٣) نسبت القراءة لعبد الله بن مسعود، ينظر: معاني القرآن للفراء، ٣/ ٢٢٠-٢٢١، وإعراب القرآن للنحاس، ٥/ ٧٠، وتفسير الطبري، ٢٣/ ٥٧٨، والكشاف، ٤/ ٦٧٦.

(٤) البيت الشعري للأسود بن يعفر في ديوانه، ٢١، وفي المقاصد النحوية، ٤/ ١٥٩١، وهو غير منسوب في: شرح التسهيل لابن مالك، ٣/ ١٧٣، وارتشاف الضرب، ٥/ ٢٤٠٠، والتذييل والتكميل، ٤/ ٢٥٨، وخزانة الأدب، ٩/ ٥٢٧، وشرح أبيات المغني، ٦/ ٧٤.

(٥) سورة النبأ: ١-٢.

(٦) ينظر: معاني القرآن الفراء، ٣/ ٢٢١.

وقد يقترن الأبين بمرتبتَين من الحسَن، فيُقال وهذا صوابٌ حسن، وهو ما استدلَّ به الزجاجُ في توجيه قوله تعالى[1]:﴿ وَلَا تَكُونُوٓاْ أَوَّلَ كَافِرٍ ﴾، فقد ذكر آراء النحويِّين في ذلك، ثم أيَّدها بقوله: وهو صوابٌ حسن، ثم عاد وعلَّل الرأيَ بجواز ذلك في صيغتَي الفاعل والمفعول؛ مستدلًّا بحكم الأبين ومؤيدًا ذلك.

فقد جاء رأيان في تأويل (كافر)، فالرأي الأول – وهو قول الأخفش – معناه: (أول مَنْ كفَر به)، وقال البصريون أيضًا: معناه: ولا تكونوا أول فريقٍ كافر به؛ أي: بالنبي صلى الله عليه وسلم، وأيَّد الزجاجُ كِلا القولين وقال: "كلا القولين صوابٌ حسن"[2].

وبعض النحويين يرى أنه يجوز في فاعلٍ ومفعول؛ تقول: الجيش مُنْهَزِم، والجيش مَهْزُوم، ولا يجوز في: الجيش رجل، والجيش فرس[3]، وذكر الزجاجُ أنها هذا في فاعل ومفعول أبين؛ لأنك إذا قلتَ: الجيش منهزم فقد عُلِمَ أنك تريد هذا الجيش؛ لأن المعنى الذي وُضع عليه الجيش معنًى يدلُّ على جمع، فهو فَعَال، ومَفْعُول يدل على ما يدل عليه الجيش، وإذا قلت: الجيش رجل؛ فإنما يكره في هذا أن يُتوهَّم أنك تُقلله، فأمَّا إذا عُرف معناه فهو سائغ جيد، تقول: جيشُهم إنَّما هو فرسٌ ورجل؛ أي ليس بكثير الأتباع، فيدل المعنى على أنك تريد: الجيش خيلٌ ورجال[4].

---

(١) سورة البقرة: ٤١.

(٢) معاني القرآن للزجاج، ١/ ١٢٣. وينظر: مغني اللبيب، ١/ ٢٢٣، ارتشاف الضرب، ٥/ ٢٣٢٤.

(٣) ينظر: معاني القرآن للزجاج، ١/ ١٢٣، وارتشاف الضرب، ٣/ ١١١٤، والتذييل والتكميل، ٤/ ٢٥، والتصريح للأزهري، ٢/ ١٠١.

(٤) ينظر: معاني القرآن للزجاج، ١/ ١٢٣.

هذه المرادفات لحُكم الحسَن كلها تصبُّ في قالبٍ واحد، وهو أنه درجة من درجات الجواز، ثم اندرج من تحت حكم الجواز الحسن، ثم تشعَّب حكم الحسن: فجاء منه الأوضح، والأبين، والأقوى وغيرُها من الأحكام.

المبحث الثالث: موقف النحويِّين من حُكم الأبين واستدلالهم به:

عند استقراء اللُّغويين للمادة المسموعة عن العرب، صنَّفوا المادة المرويَّة وَفْق أسُس لا تخرج عنها، وهذه الأسس هي ما يُعرف بالقاعدة النحوية؛ فقد وضعها الأوائلُ من اللغويِّين، وسار عليها مَن بعدهم.

والقاعدة في اللغة هي أصلٌ وأساس يرتكز عليها البناءُ النحوي للجملة، وبعد وضعِهم لهذه القواعد، لاحظوا أنَّ هناك مِن النصوص ما يتفاوت في مطابقتِه لأصل القاعدة والمعنى؛ لارتباط القاعدة بالمعنى.

فوصفوا هذا التفاوُتَ بالجواز والمنع، والقبح والحسن، والخطأ والصواب، والعربيِّ القوي والعربي الفصيح، وهو ما يُعرف بالحكم النحوي، ويتفاوت حكم النحويين للنص الواحد؛ فالبعض يحكم عليه بالجواز، والبعض يحكم عليه بالمنع، وهو ما جعل سيبويه [1] رحمه الله يصفُ الكلام بأنَّه درجاتٌ فقال: منه ما هو مستقيمٌ حسَن، ومنه ما هو مُحال، ومنه ما هو مستقيم قبيح، ومنه ما هو محال، ومنه ما هو مستقيم كذب.

وفي هذا المبحث اقتصرَتْ دراستي على موقف النحويين من حكم الأبين واستدلالهم به.

أولًا- موافقة حكم الأبين للقاعدة وتعليله لها:

يستدلُّ بعض النحويين بحكم الأبين في موافقته للقاعدة، ومن الأمثلة التي وافق فيها القاعدةَ شروطُ نيابة المصدر عن الفاعل، وذلك بأن يكون مصدرًا مختصًّا[2]،

---

(١) ينظر: الكتاب، ١/ ٢٥.

(٢) ينظر: الكتاب، ١/ ٢٣٢، والمقتضب، ٣/ ١٠٤، والأصول لابن السراج، ١/ ١٦٨، والتذييل والتكميل، ٦/ ٢٣٥، والتصريح للأزهري، ١/ ٤٢٦.

والغرض من ذلك الفائدة؛ فغيرُ المختصِّ لا ينوب عنه لعدم الفائدة، بخلاف: قام في الدار زيدٌ قيامًا طويلًا، أو قَومةً، أو قومتَين؛ فإن المصدر فيه مَسوقٌ لغير مجرد التوكيد، فلا يخلو الإسنادُ إليه من فائدة(١).

كما في قوله تعالى(٢): ﴿ فَإِذَا نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ نَفۡخَةٞ وَٰحِدَةٞ ﴾ ، لغرض الفائدة؛ فإذا قلت: سيرَ سيرٌ، يمتنع عند بعض النحويين لعدم الفائدة(٣)، ويؤكد سيبويه ذلك مستدلًّا بحكم الأبين، قائلًا: "وإن شئتَ قلت: سيرَ عليه السَّيرُ، كما قلت: سيرَ عليه سيرٌ شديد، وإن وصفتَه كان أقوى وأَبيَنَ، كما كان ذلك في قوله: سيرَ عليه ليلٌ طويل ونهارٌ طويل"(٤).

ومن ذلك ما جاء في تثنية كلِّ اسم مختوم بألف تأنيثٍ ممدودة، فيُثنَّى بقلب الهمزة إلى واو(٥)، ومن تأييد حكم الأبين لذلك: ما جاء في تثنية حَمْراوان، مع تعليله للتثنية بالواو؛ قال السيرافي: "وقال بعضهم: إنما جعَلوه واوًا، دون الياء؛ لأنه لما كُره وقوع الهمزة بين ألِفَين، وكانت الياء أقربَ إلى الألف، كرهوا أيضًا الياء لشبهها بالألف، فاختاروا الواوَ البعيدة منها.

وقال بعضهم: اختاروا الواو؛ لأنها أبينُ في الصوت من الياء، فهذا مذهب أصحابنا"(٦).

---

(١) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك، ٢/ ١٢٦.

(٢) سورة الحاقة: ١٣.

(٣) ينظر: المقتضب، ٣/ ١٠٤، والأصول لابن السراج، ١/ ١٦٨-١٦٩، وشرح التسهيل لابن مالك، ٢/ ١٢٧، والتصريح للأزهري، ١/ ٤٢٦.

(٤) الكتاب، ١/ ٢٣٢.

(٥) ينظر: الكتاب، ٤/ ٢٤١، والمقتضب، ٣/ ٨٧، والأصول لابن السراج، ٢/ ٤١٨، والتكملة للفارسي، ٢٤٢.

(٦) شرح السيرافي، ٤/ ١٤١.

ومن مظاهر موافقة حكم الأبين للقاعدة عند النَّسَب للأسماء المضافة، مثل: ابن الزُّبير، وابن كُراع، فيُقال عند النسب إليها: زُبيري، وكُرَاعي[1]، فالنَّسب يكون للاسم الثاني من المركَّب الإضافي؛ لأنه الأبينُ والأشهر، قال سيبويه: "فأما ما يُحذف منه الأول، فنحو: ابن كُراع، وابن الزبير، تقول: زبيري وكراعي، وتجعل ياءَي الإضافة في الاسم الذي صار به الأولُ معرفةً، فهو أبينُ وأشهر؛ إذ كان به صار معرفة"[2].

ومن الاستدلال بالأبين على القاعدة والأكثرِ في اللغة، ما جاء في الفصل بين (ها) التنبيهِ و(ذا) الإشاريةِ بضمير المشار إليه؛ مثل: ها أنا ذا، وها نحن أولاء، وها هو ذاك، وها هما ذانِك، وها هم أولئك، وها أنت ذا[3]، قال الزجَّاج: "والقول في هذا عندنا أن الاستعمال في المضمَر أكثرُ فقط؛ أعني أن يفصل بين (ها) و(ذا)؛ لأن التنبيه أنْ يليَ المضمرَ أبْيَن، فإن قال قائل: ها زيدٌ ذا، وهذا زيد، جاز، لا اختلافَ بين الناس في ذلك"[4].

ثانياً- ترجيح وجه إعرابيٍّ على آخَر:

استعان كثيرٌ من معربي القرآن بحكم الأبين في ترجيحِ وجهٍ إعرابي على آخر، ومن المسائل التي رجَّح فيها معربو القرآن بِنْيةً صرفية على أخرى، فأثَّرت على

(١) ينظر: الكتاب، ٣/ ٣٧٥، والمقتضب، ٣/ ١٤١، والأصول لابن السراج، ٣/ ٦٩.
(٢) الكتاب، ٣/ ٣٧٥.
(٣) ينظر: الكتاب، ٢/ ٣٥٣، والأصول لابن السراج، ١/ ١٥٢، وشرح التسهيل لابن مالك، ١/ ٢٤٥، والتذييل والتكميل، ٣/ ١٩٨.
(٤) معاني القرآن للزجاج، ١/ ٤٦٣.

إعراب باقي الجملة: ما جاء عند الأخفش في تأويل قولِه تعالى[١]: ﴿كَأَنَّمَآ أُغۡشِيَتۡ وُجُوهُهُمۡ قِطَعٗا مِّنَ ٱلَّيۡلِ مُظۡلِمًا﴾ ، يرى الأخفشُ أنَّ (قِطَعًا) الأصل فيها أنَّ العين ساكنة، فنقول: قِطْع؛ لأنه ليس جمع قِطعة، وإنما هو اسمٌ على حياله، ويكون (مُظلمًا) وصفًا لها[٢]، ثم ليتفق الموصوفُ مع صفته من حيث العدد.

ومنهم مَن يرى أنَّ (قِطَع) بفتح العين وهو جمع، ويكون (مظلمًا) من صفته، والذين قالوا: "القِطَع" يعنون به الجمع قالوا: نَجْعَلُ "مُظلِمًا" حالا لـ"الليل"[٣].

ثم قال الأخفش: "والأول أبين الوجهين"[٤].

ومن المسائل التي رجَّح فيها معربو القرآن وجهًا إعرابيًّا على آخَر مستدلِّين في ذلك بحكم الأبين، ما جاء في قوله تعالى[٥]: ﴿وَلِبَاسُ ٱلتَّقۡوَىٰ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ﴾ فرفعُ اللباسِ جاء على أوجهٍ عدة؛ منها:

الأول: أنَّ (اللباس) مبتدأ، و(خير) خبرُه، و(ذلك) صفةٌ للمبتدأ، والمعنى: "ولباس التقوى المشارُ إليه خير"[٦].

---

(١) سورة يونس: ٢٧.

(٢) ينظر: معاني القرآن الفراء، ١/ ٤٦٢، ومعاني القرآن للأخفش، ١/ ٣٧٣، والكشاف، ٢/ ٣٤٣.

(٣) ينظر: معاني القرآن للأخفش، ١/ ٣٧٣، ومعاني القرآن للزجاج، ٣/ ١٦، والكشاف، ٢/ ٣٤٣.

(٤) معاني القرآن للأخفش، ١/ ٣٧٣.

(٥) سورة الأعراف: ٢٦.

(٦) ينظر: معاني القرآن للفراء، ١/ ٣٧٥، ومعاني القرآن للزجاج، ٢/ ٣٢٨، والدر المصون، ٥/ ٢٨٨.

الثاني: أن يكون (لباس التقوى) مرفوعًا بإضمار (هو)، والمعنى: "هو لباس التقوى؛ أي: وستر العورة لِبَاسُ المتقين"(١).

الثالث: (لباس) مبتدأ، و(ذلك) مبتدأٌ ثانٍ، و(خير) خبرُ الثاني، والثاني وخبره خبر الأول(٢).

وقد رجَّح الزجاج الوجهين الأوَّلين مستدلًّا بحكم الأبين؛ قال: "والوجهان الأوَّلان أبينُ في العربية"(٣).

ثالثًا- أثر حكم الأبين في الدلالة وربطه بالقاعدة:

ليس النحوُ عبارةً عن مجموعةٍ من القواعد الخاصة، والعلاقات اللفظية بين الكلمات داخل الجملة مجردة من المعنى كما يعتقد كثيرٌ من الدراسين، بل كان المعنى وثيقَ الصلةِ بالإعراب، ولم ينفصل عملُ النحو عن الدلالة منذ بداية نشأة الفكر النحوي، وللمعنى والدلالة أثرُها البيِّن في التوجيه الإعرابي عند مُعربي القرآن، وفي الفروق النحوية، وفي كثيرٍ من المسائل اللغوية والنحوية، وللمعنى نصيبٌ وافر في الحكم النحوي، ولحكم الأبين أثرٌ في الدلالة والمعنى، من حيث وضوحُ المعنى ودلالته، فيستدل بالأبين لبيان ذلك المعنى ووضوحِ أثره.

ومن دلالة المعنى في الكلمة وارتباطِه بالإعراب، والاستدلال بحُكم الأبين على ذلك، ما جاء من معنى الشرطيَّة في (ما) وأثر هذا المعنى في تحليلِ دلالةٍ في النصِّ

---

(١) ينظر: معاني القرآن للزجاج، ٢/ ٣٢٨، ومشكل إعراب القرآن لمكي، ١/ ٢٨٦، والتبيان في إعراب القران، ١/ ٥٦٢، والدر المصون، ٥/ ٢٨٨.

(٢) ينظر: معاني القرآن للأخفش، ١/ ٣٢٤، ومعاني القرآن للزجاج، ٢/ ٣٢٩، والتبيان في إعراب القران، ١/ ٥٦٢، والدر المصون، ٥/ ٢٨٨.

(٣) معاني القرآن للزجاج، ٢/ ٣٢٨.

وإعرابه، ومن ذلك ما قاله السهيلي: "فلا تُنكرن أن يكون في (ما) من قوله تعالى[١]:﴿ مَّا عَبَدتُّمْ ﴾ معنى الشرط، بل هو فيها أبينُ، وإذا كان كذلك فقد وضحَت الحكمة التي من أجلها جاء الفعلُ بلفظ الماضي من قوله[٢]:﴿ وَلَآ أَنَا۠ عَابِدٌ مَّا عَبَدتُّمْ ﴾ بخلافِ قوله[٣]:﴿ وَلَآ أَنتُمْ عَٰبِدُونَ مَآ أَعْبُدُ ﴾ ؛ لبُعدِ (ما) فيها عن معنى الشرط؛ تنبيهًا من الله تعالى على عصمة نبيِّه صلى الله عليه وسلم عن اتباعِ هواه، وتوفيقه إياه إلى أن لا يتَّخذ ربًّا سواه، لا إله إلا هو"[٤].

ومن ذلك الفرق الذي بَيَّنه حكمُ الأبين بين لامَيِ الجرِّ والتأكيد؛ مما يجعل هذا الفرقَ يؤثر في إعراب الاسم بعدها؛ فالأصل أنَّ لام الجر مع الضمير مفتوحةٌ دائمًا[٥]، فيقال: له، ولهم، ولهما، ولها، ومع الاسم الظاهرة مكسورة؛ لأنَّ لام التوكيد مع الاسم الظاهر حقُّها الفتح، فيُقال عند الإخبار: إنَّ هذا لَزيدٌ، وإنَّ هذا لَأنت[٦]، وعند الإضافة: إنَّ هذا لِزيدٍ، فلو فُرِّق بينهما بإعراب الاسم الذي بعدها، لم يُفرَّق بينهما بفتح لام التوكيد مع الظاهر، وكسر لام الجرِّ مع الظاهر، لَوقع اللبس في إعراب الاسم الذي بعد هذه اللام[٧].

---

(١) سورة الكافرون: ٤.

(٢) سورة الكافرون: ٣-٥.

(٣) سورة الكافرون: ٤.

(٤) نتائج الفكر: ١٤٣.

(٥) ينظر: المقتضب، ٤/ ٢٥٥، والأصول لابن السراج، ١/ ٣٥١، واللامات، ٩٩.

(٦) ينظر: الكتاب، ٤/ ٢٥٥، واللامات، ٩٩.

(٧) ينظر: المقتضب، ٤/ ٢٥٤، والأصول لابن السراج، ١/ ٣٥١، وشرح الكتاب للسيرافي، ١/ ٨٨-٨٩، واللامات، ٩٩.

قال الزجَّاجي: "الإعراب يسقط في الوقف، فيُسقط الدليل، فجعل الفرق باللام لئلَّا يزول في وصلٍ ولا وقف، فكان أبينَ دلالةً مما يدل في حالٍ ويسقط في حال"(١).

ومن أثر الاستعانة بحكم الأبين في الدلالة: ما جاء في حذفٍ لمبتدأ المصدر لدلالة الفعل عليه، ففي قولهم: "آتيك يومَ الجمعة أبطَؤُه"، فأبطؤه خبرٌ لمصدر محذوف، قال الفارسي: "فحذفُه إذا تقدَّم الفعلُ أسوغ؛ لأن الدلالة عليه أبين"(٢).

فالدلالة والبيان كانت موضحةً للمصدر المحذوف، الذي دل عليه الفعلُ وبيَّنه ذلك، ودل عليه حتى بعد الحذف.

رابعاً- الاستدلال بحكم الأبين على الأصل:

الأصل والفرع هي فكرةٌ منبثقة عن القياس النحوي، وقد اتخَذها اللغويون والنحويون منهجًا لُغويًّا لدراسة اللغة، وأصل هذه الفكرة أن الباب له أصلٌ واحد، ثم تتفرع عليه سائرُ أدوات الباب ومتشابهاتٌ له(٣).

وقد استدل النحويون بحكم الأبين على بيان الأصل من الفرع؛ كاستدلالهم ببيان الفرعيَّة في الكلمة وهي الزيادة في اللفظ، ومن ذلك الزيادةُ التي تأتي في المؤنَّث؛ قال السيرافي: "وشبه التأنيث باللفظ والزيادة من أبين الأشياء أنه فرع؛ لأن المشبَّه به فرع، والتأنيث بعد التذكير، من قِبَل أن كل معلوم يصحُّ الإخبار عنه؛ لأنه يصلح أن يُعبَّر عنه بشيء والشيء مذكر، وفي الأشياء ما لا تصلح العبارةُ عنه بلفظٍ مؤنث"(٤).

---

(١) اللامات، ٩٩.

(٢) المسائل الحلبيات، ٢٠٦.

(٣) ينظر: نظرية الأصل والفرع في النحو والعربي، ٢٥.

(٤) شرح كتاب سيبويه، ١/ ١٦٢.

هذا النصُّ ذكره السيرافي في منع الاسم من الصرف بسبب التأنيث؛ لأن التأنيث شابهَ اللفظ في الزيادة، فشُبِّه فرعٌ بفرع، فدل ذلك وبيَّن على أن الزيادة هي إحدى الأدلة على فرعيةٍ في الاسم المؤنث؛ لأن الأصل في الاسم التذكير، ثم زِيدَت عليه زياداتٌ خاصة بالمؤنث، فصار المؤنث فرعًا عن التذكير(١)، والتأنيث معنًى حادثٌ في الاسم فيحتاج إلى لفظٍ زائد يدلُّ عليه(٢)، وهذه الزيادات وهي من أبينِ وأوضح الأشياء على فرعيته.

ومن استدلال النحويون بالأبين في مسائل الأصل والفرع، أن الحركة هي أصلُ الإعراب والحرف فرعٌ عنها، وعلة ذلك أن الحركة أخفُّ من الحرف وأبينُ منه(٣).

وعلة بيان ذلك أنَّ الحركة أخفُّ من الحرف، وأبينُ في إعطاء المعنى المقصود، وأما كونها أخفَّ فظاهر؛ فإن زيادة بعض حرف –والحركة هي بعضُ الحرف– أخفُّ وأهون من زيادة حرفٍ كامل(٤).

وهو ما قال ابنُ مالك في تسهيله: "والدليل على أن الحركة أصلٌ للحرف، أنها لا يُصار إلى غيرها إلا عند تعذُّرِها؛ ولذلك اشترك الاسمُ والفعل في الرفع بضمَّة، والنصب بفتحة، ولم يشتركا في الإعراب بحرف، وإنما كانت أصالةُ الإعراب في غير الجزم للحركة؛ لأنها أخفُّ من الحرف وأبين، أما رُجحانها في الخفة فظاهر، وأما كونها أبينَ فلأنها لا تَخفى زيادتها على بِنْية الكلمة؛ لسقوطها وإدراك مفهوم الكلمة

---

(١) ينظر: علل النحو، ٤٥٧، واللباب في علل البناء والإعراب، ١/ ٥١١، وتوجيه اللمع، ٤٣٦، والتذييل والتكميل، ٣/ ٤٢.

(٢) ينظر: شرح كتاب سيبويه، ١/ ١٦٢.

(٣) ينظر: شرح المقدمة المحسبة، ١/ ١٢٠، وأسرار العربية، ٤٨–٤٩، وشرح الجمل لابن عصفور، ١/ ١٢٤، وشرح التسهيل لابن مالك، ١/ ٤٠، وشرح الأشموني، ١/ ٩٦.

(٤) ينظر: شرح الألفية للشاطبي، ١/ ١٣٩.

بدونها، بخلاف الحرف فإن سقوطه في الغالب مُخلٌّ بمفهوم الكلمة؛ ولذلك اختلف في المعرَب بحرفٍ؛ هل هو قائمُ مقامَ الحركة، أو الحركة مقدَّرة فيه"[١].

ومن ذلك معرفةُ جذر الكلمة وأصلها، فمن الدلالة على معرفةِ جذر الكلمة وأصلِها من فرعها وهو الاشتقاق؛ فإن ذلك يُعرف بأشياء عدة؛ منها:

أن تكون إحدى الكلمتين المطَّردتَين أبينَ وأظهرَ من الأخرى؛ لأن الأظهر طريقٌ إلى الأغمض، والأبين طريقٌ إلى الأخفى، كالإقبال والقَبَل[٢].

خامساً- موافقة الأبين للغةٍ من لغات العرب:

لغات العرب المقصود بها: هي تلك اللهجات المختلفة التي كانت القبائلُ العربية تتكلَّم بها، قبل نزول القرآن وبعدَه، حتى نهاية عصر الاحتجاج، والعرب لهم لغاتٌ متعددة، وليست لغةً عربية واحدة، وتلك اللغات ليست على مستوًى واحد من الفصاحة، وإن كان يجمعها لسانٌ عربي واحد[٣].

وجاء حكم الأبين مرجِّحًا لغةً على أخرى؛ لأنه عند بعض اللُّغويين تكون لغةٌ أبينَ من أخرى، سواءٌ وافقَت المسموع والقياس عند العرب أوْ لا، والتزَموا في اللغة التي تكون أبينَ من غيرها الوضوحَ والبيان، والبُعد عن الخفاء.

ومن ذلك ما ذكره سيبويه في ترجيح لغة طيِّئ في قلبِ الألف في (حُبْلَى) و(أَفْعَى) عند الوقف إلى الواو، وقد عنونَ لهذه المسألة بقوله: "باب الحرف الذي

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك، ١/ ٤٠.

(٢) ينظر: الممتع لابن عصفور، ١/ ٤٥.

(٣) ينظر: اللغات الضعيفة وأثرها في أصول النحو، بحث منشور في مجلة جامعة الأزهر، كلية العربية بالزقازيق، الباحث: عبد العزيز صافي الجيل، العدد (٣٣)، المجلد (٢)، ص: ١٥٧٩-١٥٨٣.

تُبدل مكانه في الوقف حرفًا أبينَ منه يُشبهه؛ لأنه خفيٌّ وكان الذي يُشبهه أولى"[١]، فهذا العنوان يدلُّ على أنَّ الأبين معناه الوضوح والبيان، الذي هو نقيض الخفاء، وهو ما بيَّنته في بداية البحث[٢].

وقال سيبويه مستشهِدًا بقول الخطَّابي على هذه اللغة: "حدثنا بذلك أبو الخطَّاب وغيره من العرب؛ وزعَموا أن بعض طيئ يقول: أفعو؛ لأنها أبينُ من الياء، ولم يجيئوا بغيرها لأنها تُشبه الألف في سَعة المَخرَج والمدِّ؛ ولأن الألف تُبدل مكانها كما تُبدل مكان الياء"[٣].

ومن ذلك اللغات التي وردَت في دخول الضمير المتحرك على وزن (فُعِلت) الأجوف؛ ففيها لغاتٌ؛ منها:

منهم مَن قال في بِيع، وخِيف، وهِيب: خِفْنا، وبِعْنا، وخِفْت وبِعْت، وهِبْت، يُبقي الكسرة على حالها ويحذف الياء؛ لأنه التقى ساكنان[٤].

وأما مَن ضمَّ بإشمام إذا قال فُعِل فإنه يقول: قد بِعْنَا، وبُعْنا، وقد رِعْنَ، ورُعْن[٥]، وقد اختار سيبويه هذه اللغةَ بأنها هي الأبينُ لوزن (فُعِلْتُ).

---

(١) الكتاب، ٤/ ١٨١.

(٢) ينظر: البحث، ص: ٧.

(٣) الكتاب، ٤/ ١٨١، وينظر: الأصول لابن السراج، ٢/ ٣٧٨، والتكملة للفارسي، ٢١٦، وشرح الشافية للرضي، ٣/ ٢١٥.

(٤) ينظر: الكتاب، ٤/ ٣٤٣، والأصول لابن السراج، ٣/ ٢٨٠، والممتع لابن عصفور، ٢٥٩، والتذييل والتكميل، ٦/ ٢٧٤، والمقاصد الشافية، ٣/ ٢٤.

(٥) ينظر: الكتاب، ٤/ ٣٤٣، والأصول لابن السراج، ٣/ ٢٨١، والمنصف، ١/ ٢٥٤،

قال: "وأما من ضمَّ بإشمامٍ إذا قال فُعِل فإنه يقول: قد بِيُعْنا، وقد رِعن وقد زِدت، وكذلك جميع هذا يميل الفاء ليعلم أن الياء قد حُذفت فيضم، وأمال كما ضمُّوا وبعدها الياء؛ لأنه أبين لفُعِل"(١).

والغرض من الإشمام للضرورة ولأمنِ اللَّبس بين وزنَي فَعِلنا وفُعِلنا(٢). فكانت هي اللغةَ الأبين.

ومن المسائل التي رُجِّحت فيها لغةٌ على أخرى مستدلين بحكم الأبين، ما جاء في قوله تعالى(٣):﴿ إِنۡ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ ﴾.

فالآية السابقة رجَّح الزجاجُ أن يكون المثنَّى على لغةٍ غير لغةِ كنانة التي تعتمد أن يكون المثنَّى بالألف في كلِّ أحواله الإعرابية؛ فقد رجح اللغةَ الأخرى التي يُفرق فيها بين حالة المثنَّى في الرفع والنصب والجر مستدلًّا بحكم الأبين، فقال: "والذي يلي هذه في الجودة مذهبُ بني كنانة، في تركِ ألف التثنية على هيئةٍ واحدة؛ لأن حقَّ الألف أنْ تَدُل على الاثنين، وكان حقها ألا تتغيَّر، كما لم تتغير ألفُ رَحى وعَصى، ولكن كان نقلها إلى الياء في النصب والخفض أبينَ وأفضل؛ للتمييز بين المرفوع والمنصوب والمجرور"(٤).

ومن اللغات التي حكم عليها بالأبين: الوقفُ على اسم الإشارة (هذه)، فعند تميمٍ يوقَف عليها بالهاء، وفي الوصل بالياء؛ نحو: هذي فلانة، وهذي أمة الله(٥)، وأما لغة الحجاز فقالوا (هذه) وصلًا ووقفًا(٦).

---

(١) الكتاب، ٤/ ٣٤٣.
(٢) ينظر: المنصف، ١/ ٢٥٤.
(٣) سورة طه: ٦٣.
(٤) معاني القرآن للزجاج، ٣/ ٣٦٤.
(٥) ينظر: الكتاب، ٤/ ١٨٢، والأصول لابن السراج، ٢/ ١٢٧، واللباب في علل البناء والإعراب، والإعراب، ٢/ ٣٤٣، والممتع لابن عصفور، ٢٦٥.
(٦) ينظر: الكتاب، ٤/ ١٨٢، والممتع لابن عصفور، ٢٦٥.

وعلة الوصل بالياء عند تميم: ما ذكَره سيبويه في كتابه: "فإذا وصَلوا قالوا: هذي فلانة؛ لأن الياء خفيَّةٌ فإذا سكتَّ عندها كان أخفى، والكسرة مع الياء أخفى، فإذا خَفِيَت الكسرة ازدادَت الياءُ خفاءً، كما ازدادت الكسرة؛ فأبدَلوا مكانها حرفًا من موضعِ أكثرِ الحروف بها مشابهةً، وتكون الكسرة معه أبين"(١).

ومن اللغات التي اعتُبر الإبدال فيها من حرفٍ لآخر أبينَ من اللغة المشهورة، لغةُ عجعجة قُضاعة، وهي لغةُ ناسٍ من بني سعد(٢)، قال سيبويه: "فإنهم يُبدلون الجيم مكانَ الياء في الوقف؛ لأنها خفية، فأبدلوا من موضعها أبينَ الحروف، وذلك قولهم: هذا تميمِجٌ؛ يُريدون: تميميٌّ"(٣).

منها البيت الشعري المشهور عند اللغويِّين(٤):

خَـــالي عويـــفٌ وأبـــو عَلِـــجٍّ المُطعِمـــان الشـــحمَ بالعَشِـــجِّ

والذي لاحظتُه في هذه اللغات التي رجَّحها حكمُ الأبين، أنها لغاتٌ أجمع حكم الأبين فيها على الإبدال بحرفٍ مكانَ حرف، أو الوقف على حرف بدلًا من غيره؛ لعلة الوضوح والبيان، والابتعاد عن الحرف الخفيِّ في النطق عند الوقف وغيره.

---

(١) الكتاب، ٤/ ١٨٢.

(٢) ينظر: الكتاب، ٤/ ١٨٢، والتكملة للفارسي، ١١٥، وشرح المفصل لابن يعيش، ٩/ ٧٤، وارتشاف الضرب، ١/ ٣٣١، والمساعد لابن عقيل، ٤/ ٢٣٢.

(٣) الكتاب، ٤/ ١٨٢.

(٤) البيت غير منسوب، ينظر: الكتاب، ٤/ ١٨٢، والأصول لابن السراج، ٣/ ٢٧٤، وشرح التصريف للثمانيني، ٣٦٩، والممتع لابن عصفور، ٢٣٤، وشرح المفصل لابن يعيش، ٩/ ٧٤.

الخـــاتـــــمة

بعد حمدِ الله وتيسيرِه وتوفقيه، والانتهاءِ من هذا البحث، فقد تمركزَ موضوع البحث حول ذِكر مفهوم حكم الأبين، وأبعاده عند النحويِّين، وأثره على القاعدة النحوية، وارتباطه بالسماع والقياس، وخلصتُ من هذا البحث إلى مجموعةٍ من النتائج؛ وهي:

١/ تطورَت الأحكام النحوية وأوصافها عند النحويِّين من سيبويه، حتى استقرَّت صورتها على ما ورَد عند السيوطي في كتابه الاقتراح.

٢/ من أبرز سِمات الحكم النحويِّ الاعتمادُ على المسموع عن العرب، وهو ركنٌ من أركان القياس، والحكم هو نِتاج العلة النحوية.

٣/ الأحكام النحوية ليست قاصرةً على ما ورَد عند النحويِّين القدامى، وهي الواجبُ والجائز والممتنع.

٤/ حكم الأبين ما دلَّ على البيان والظهور والوضوح الذي يُخالف فيه الخفاء والاستتار، وهو حكمٌ من أحكام التقويم النوعي.

٥/ حكم الأبين فرعٌ عن حكم الحسن النحوي، والحسن فرعٌ عن حكم الجواز عند النحويِّين، فهو مرتبةٌ من مراتب الحسن النحوي، وهو أقلُّ درجةً من الحسن لأنه فرعٌ عنه.

٦/ تعددت الأوصاف المرادِفة لحكم الأبين، التي توافق حكم الأبين في بعض المسائل وتؤيِّده، ومن هذه الأوصاف: الواضحُ والأوضح، والأفصحُ والأعرف، والظاهر، كانت مرادفات له في المعنى من حيث الدلالة، ومرادفة لها في الحكم أو الوجه الإعرابي.

٧/ من الأدلة على أنَّ الأبين حكمٌ نحوي اعتماده على المصادر المسموعة، والقياس، وارتباطه بالعلة.

٨/ اعتمده بعضُ معربي القرآن في ترجيحِ بعض الأوجه الإعرابية.

٩/ ومن النتائج التي توصلتُ لها موافقةُ حكم الأبين للقاعدة وتعليله لها وترجيح وجه الإعرابي على آخَر، والاستدلال به على لغات العرب، والاستدلال به على مسألة الأصل والفرع.

١٠/ تأثر حكم الأبين بالدلالة وربطه بالقاعدة.

ثبت المصادر والمراجع:

١-ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي، تحقيق: د. رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب. الطبعة الأولى ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.

٢-أسرار العربية، لأبي البركات الأنباري، عُني بتحقيقه: محمد بهجة البيطار، الناشر: مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق.

٣-أساس البلاغة، جار الله الزمخشري (ت ٥٣٨هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

٤-الأصول في النحو، أبو بكر بن السراج، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، الناشر: مؤسسة الرسالة. الطبعة الثالثة ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م.

٥-الاقتراح في أصول النحو، جلال الدين السيوطي، ضبطه وعلق عليه: عبد الحكيم عطية، راجعه وقدم له: علاء الدين عطية، الناشر: دار البيروتي، دمشق، الطبعة: الثانية، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م.

٦-الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، المؤلف: كمال الدين، أبو البركات، الأنباري، وبحاشيته: «الانتصاف من الإنصاف» لمحمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: المكتبة العصرية، الطبعة: الأولى ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

٧-البحر المحيط في التفسير، أبو حيان الأندلسي، المحقق: صدقي محمد جميل، الناشر: دار الفكر بيروت، ١٤٢٠هـ.

٨-التبيان في إعراب القرآن، العكبري، المحقق: علي محمد البجاوي، الناشر: عيسى البابي الحلبي وشركاه.

٩-التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الأندلسي، تحقيق: د/ حسن الهنداوي. الناشر: دار القلم حتى الجزء الخامس. الطبعة الأولى ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م؛ وكنوز إشبيليا من السادس حتى الثامن الطبعة الأولى ١٤١٩هـ/ ٢٠٠٨م.

١٠-التعريفات، الشريف الجرجاني، ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر. الناشر: دار الكتب العلمية بيروت – لبنان. الطبعة: الأولى ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.

١١-تفسير الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، تحقيق: د عبد الله بن عبد المحسن التركي بالتعاون مع: مركز البحوث والدراسات الإسلامية بدار هجر – د عبد السند حسن يمامة، الناشر: دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان – القاهرة، مصر الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١ م.

١٢-التكملة [تكملة لكتاب الإيضاح العضدي]، أبو علي الفارسي، تحقيق ودراسة: د كاظم بحر المرجان، الناشر: عالم الكتب، بيروت – لبنان الطبعة: الثانية، ١٤١٩ هـ – ١٩٩٩م.

١٣-تهذيب اللغة، أبو منصور الهروي، المحقق: محمد عوض مرعب، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الأولى، ٢٠٠١م.

١٤-تقويم الفكر النحوي، علي أبو المكارم، الناشر: دار غريب للطباعة والنشر، تاريخ النشر ٢٠٠٥م.

١٥-توجيه اللمع، أحمد بن الحسين بن الخباز، دراسة وتحقيق: أ. د. فايز زكي محمد دياب، أصل التحقيق: رسالة دكتوراه – كلية اللغة العربية جامعة الأزهر، الناشر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، جمهورية مصر العربية، الطبعة: الثانية، ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧ م.

١٦-توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، المرادي، شرح وتحقيق:

عبد الرحمن علي سليمان، الناشر: دار الفكر العربي، الطبعة: الأولى ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م.

١٧-الجواز وعدمه في أحكام النحويين من سيبويه حتى منتصف القرن الرابع الهجري، الدكتورة: حمدة عبد الله أبو شهاب، دار الضياء للنشر والتوزيع، ١٤٣٢/٢٠١١م.

١٨-خِزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر البغدادي، تحقيق: عبد السلام هارون. الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة. الطبعة الرابعة ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.

١٩-الخصائص، أبو الفتح بن جني (ت٣٩٢هـ)، تحقيق: محمد علي النجار. الناشر دار الهدى للطباعة والنشر. الطبعة الثانية.

٢٠-ديوان الأسود بن يعفر، الأسود بن يعفر، صنعه: نوري حمودي القيسي، سلسلة كتب التراث ١٥، وزارة الثقافة والإعلام، مديرية الثقافة العامة.

٢١-ديوان لبيد بن ربيعة، الناشر: دار صادر ببيروت.

٢٢-الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، أبو نصر الجوهري الفارابي (ت ٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، الناشر: دار العلم للملايين - بيروت، الطبعة: الرابعة ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

٢٣-شرح أبيات مغني اللبيب، عبد القادر بن عمر البغدادي، المحقق: عبد العزيز رباح - أحمد يوسف دقاق، الناشر: دار المأمون للتراث، بيروت، الطبعة: (جـ ١ - ٤) الثانية، (جـ ٥ - ٨) الأولى، عام النشر: عدة سنوات (١٣٩٣ - ١٤١٤ هـ).

٢٤-شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، الأشموني، تحقيق: عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد. الناشر: المكتبة الأزهرية للتراث.

٢٥-شرح ألفية ابن مالك للشاطبي، والمعروف: بالمقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، المحقق: مجموعة محققين وهم: الجزء الأول: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، والجزء الثاني: د. محمد إبراهيم البنا، والجزء الثالث: عياد بن عيد الثبيتي، والجزء الرابع: د. محمد إبراهيم البنا ود. عبد المجيد قطامش، الجزء الخامس والسادس: د. عبد المجيد قطامش، والجزء السابع: د. محمد إبراهيم البنا، د. سليمان بن إبراهيم العايد، ود. السيد تقي، الجزء الثامن والتاسع، د. محمد إبراهيم البنا. والناشر: معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى – مكة المكرمة الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ – ٢٠٠٧.

٢٦-شرح التسهيل، لابن مالك الطائي الجياني، تحقيق: عبد الرحمن السيد محمد المختون. الناشر: دار هجر. الطبعة الأولى ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.

٢٧-شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، خالد بن عبد الله الأزهري، الناشر: دار الكتب العلمية. الطبعة الأولى. ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م

٢٨-شرح التصريف، الثمانيني، المحقق: د. إبراهيم بن سليمان البعيمي، الناشر: مكتبة الرشد، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م.

٢٩-شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور، تحقيق: د. صاحب أبو جناح. الناشر: عالم الكتب. الطبعة الأولى ١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م.

٣٠-شرح شافية ابن الحاجب، للرضي الإستراباذي، تحقيق: محمد نور الحسن وآخرين. الناشر: دار الكتب العلمية بيروت – لبنان.

٣١-شرح الكافية الشافية، ابن مالك الطائي الجياني، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي. الناشر: جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة. الطبعة: الأولى.

٣٢-شرح كافية ابن الحاجب، الرضي الإستراباذي، تحقيق: د. حسن حفظي، ويحيى بشير مصري، الناشر: عمادة البحث العلمي جامعة الإمام، الطبعة الثانية ١٤٢٢هـ.

٣٣-شرح كتاب سيبويه، السيرافي، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٨م.

٣٤-شرح مفصل الزمخشري، ابن يعيش، عني بطبعه ونشره: إدارة الطبعة المنيرية.

٣٥-شرح المقدمة المحسبة، طاهر بن أحمد بن بابشاذ، المحقق: خالد عبد الكريم، الناشر: المطبعة العصرية – الكويت الطبعة: الأولى، ١٩٧٧م.

٣٦-علل النحو، ابن الوراق، المحقق: محمود جاسم محمد الدرويش، الناشر: مكتبة الرشد – الرياض السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ – ١٩٩٩م.

٣٧-الكتاب، عمرو بن عثمان بن قنبر أبو بشر، الملقب سيبويه، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي– القاهرة، الطبعة: الخامسة، ١٤٣٠ هـ/٢٠٠٩م.

٣٨-الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، محمود الزمخشري، ضبطه وصححه ورتَّبه: مصطفى حسين أحمد، الناشر: دار الريان للتراث بالقاهرة – دار الكتاب العربي ببيروت، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م.

٣٩-الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، أبو البقاء الكفوي، المحقق: عدنان درويش – محمد المصري الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت.

٤٠-اللامات، أبو القاسم الزجاجي، المحقق: مازن المبارك، الناشر: دار الفكر – دمشق، الطبعة: الثانية، ١٤٠٥هـ/. ١٩٨٥م.

٤١-اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء العكبري، تحقيق: د/ عبد الإله النبهان، الناشر: دار الفكر بدمشق، الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م.
٤٢-لسان العرب، جمال الدين ابن منظور، الناشر: دار صادر – بيروت.
٤٣-لمع الأدلة، ابن الأنباري، تحقيق: سعيد الأفغاني، الناشر: مطبعة الجامعة السورية، ١٣٧٧هـ، ١٩٥٧م.
٤٤-مختار الصحاح، أبو بكر الرازي (ت ٦٦٦هـ)، تحقق: يوسف الشيخ محمد، الناشر: المكتبة العصرية، الدار النموذجية، بيروت/ صيدا، الطبعة: الخامسة، ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م.
٤٥-المدارس النحوية، د. خديجة الحديثي، الناشر: مكتبة اللغة العربية، دار الأمل في اربد، الطبعة الثالثة ١٤٢٢هـ.
٤٦-المسائل الحلبيات، أبو علي الفارسيّ، المحقق: د. حسن هنداوي، الناشر: دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق – دار المنارة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت الطبعة: الأولى، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م.
٤٧-المساعد على تسهيل الفوائد، المؤلف: بهاء الدين بن عقيل، المحقق: د. محمد كامل بركات، الناشر: جامعة أم القرى (دار الفكر، دمشق – دار المدني، جدة) الطبعة: الأولى، (١٤٠٠ – ١٤٠٥ هـ).
٤٨-معاني القرآن وإعرابه، أبو إسحاق الزجاج، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، الناشر: عالم الكتب – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م.
٤٩-معاني القرآن للأخفش، أبو الحسن الأخفش الأوسط، تحقيق: الدكتورة هدى محمود قراعة، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة الطبعة: الأولى، ١٤١١ هـ – ١٩٩٠ م.
٥٠-معاني القرآن للفراء، أبو زكريا الفراء (ت ٢٠٧هـ)، المحقق: أحمد يوسف النجاتي/ محمد علي النجار/ عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، الناشر: دار

المصرية للتأليف والترجمة – مصر، الطبعة: الأولى.
٥١-معاني القرآن للنحاس، أبو جعفر النحاس، المحقق: محمد علي الصابوني الناشر: جامعة أم القرى – مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩.
٥٢-معجم المصطلحات النحوية والصرفية، د. محمد سمير اللبدي، الناشر: مؤسسة الرسالة دار الفرقان، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.
٥٣-المعجم المفصل في النحو العربي، عزيزة فوال بابستي، الناشر دار الكتب العلمية، سنة النشر: ١٤١٣-١٩٩٢.
٥٤-معجم مقاييس اللغة، ابن فارس (ت ٣٩٥هـ)، تحقق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: دار الفكر عام النشر: ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
٥٥-مشكل إعراب القرآن، مكي بن أبي طالب القيسي، المحقق: د. حاتم صالح الضامن، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الثانية.
٥٦-مغالطات لغوية الطريق الثالث إلى فصحى جديدة، المؤلف: عادل مصطفى، الناشر: مؤسسة هنداوي، ٢٠١٨م.
٥٧-مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، جمال الدين بن هشام، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. الناشر: المكتبة العصرية. ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.
٥٨-المقاصد النحوية المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، للعيني، تحقيق: أ. د. علي محمد فاخر، أ. د. أحمد محمد توفيق السوداني، د. عبد العزيز محمد فاخر، الناشر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة – جمهورية مصر العربية الطبعة: الأولى، ١٤٣١/ ٢٠١٠.
٥٩-المقتضب، محمد بن يزيد أبو العباس، المعروف بالمبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، الناشر: عالم الكتب – بيروت. ١٤٣١هـ/٢٠١٠م.
٦٠-الممتع في التصريف، ابن عصفور، تحقيق: فخر الدين قباوة. الناشر: مكتبة لبنان ناشرون.

٦١-المنصف لابن جني، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني، أبو الفتح عثمان بن جني، الناشر: دار إحياء التراث القديم، الطبعة: الأولى في ذي الحجة سنة ١٣٧٣هـ - أغسطس سنة ١٩٥٤م.

٦٢-موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، محمد بن علي ابن القاضي التهانوي، تقديم وإشراف ومراجعة: د. رفيق العجم، تحقيق: د. علي دحروج، نقل النص الفارسي إلى العربية: د. عبد الله الخالدي، الناشر: مكتبة لبنان ناشرون - بيروت، الطبعة: الأولى - ١٩٩٦م.

٦٣-نتائج الفكر في النحو، أبو القاسم السهيلي، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت. الطبعة الأولى ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م.

٦٤-نظرية الأصل والفرع في النحو والعربي، الدكتور: حسين خميس الملخ، الناشر: مكتبة دار الشروق، ٢٠٠١.

٦٥-الأبحاث المنشورة والرسائل الجامعية:

٦٦-إبرام الحكم النحوي عند ابن جني، للباحثة: شذى عطا سليم جرار، الناشر: جامعة اليرموك كلية الآداب، الطبعة ٢٠٠٥.

٦٧-إبرام الحكم النحوي عند سيبويه، رسالة ماجستير للباحثة: رعد مبارك الإبراهيم، الناشر: جامعة الإسراء الخاصة، كلية الآداب، الأردن، ٢٠٢١.

٦٨-الأحكام التقويمية في النحو العربي دراسة تحليلية، رسالة ماجستير لنزار بنيان الحميداوي، جامعة بغداد كلية التربية (ابن رشد) الناشر: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٨.

٦٩-الأحكام النحوية بين النحاة وعلماء الدلالة، دراسة تحليلية نقدية، رسالة ماجستير للباحثة: دليلة مزور، الناشر: جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم الأدب العربي، عام: ١٤٢٩-٢٠٠٨.

٧٠-العلل النحوية أنواعها ومسالكها، الباحث: عبد العزيز بلخوجه، مجلة البدر الصادرة عن جامعة بشار العدد الخامس، عام ٢٠١٨.
٧١-اللغات الضعيفة وأثرها في أصول النحو، بحث منشور في مجلة جامعة الأزهر، كلية العربية بالزقازيق، الباحث: عبد العزيز صافي الجيل، العدد (٣٣)، المجلد (٢).
٧٢-مفهوم الحكم النحوي وأنواعه وعناية النحويين به، بحث منشور في مجلة الدراسات اللغوية والأدبية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، عمادة البحث العلمي، للباحثة: إيمان أحمد عثمان، المجلد (٢١)، العدد الثالث، أغسطس ٢٠٢٠.
٧٣-مصطلحات الحكم النحوي، بحث منشور في مجلة جرش للدراسات والأبحاث، المجلد (٢٣)، العدد (٢أ)، ٢٠٢٢، للباحث: حمزة محمد عطية العلاونة.
٧٤-ملامح الحسن في الجوازات النحوية، للدكتور إبراهيم بن هادي المباركي، بحث منشور في مجلة كلية الآداب جامعة القاهرة، المجلد (٧٩)، العدد (٨)، أكتوبر ٢٠١٩.